

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٨ / ٢٠٠٩

### بإصدار قانون ضريبة الدخل

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ ،

وعلى قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/٧ ،

وعلى قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ ،

وعلى قانون ضريبة الدخل على الشركات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨١/٤٧ ،

وعلى قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/٧٧ ،

وعلى قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٩/٧٧ ،

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/٧٢ ،

وعلى نظام تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من المبالغ المستحقة لوحدات الجهاز

الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٤/٣٢ ،

وعلى قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٤/١٠٢ ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٣٩ بتحديد اختصاصات وزارة المالية واعتماد هيكلها التنظيمي ،

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ ،

وعلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٧ ،

وعلى القانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ ،

وعلى قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٢٩ ،

وعلى قانون التعدين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٧ ،

وعلى قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٥ ،

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

وعلى قانون ( نظام ) التنظيم الصناعى الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٨/٦١ ،

وعلى قانون الاثبات فى المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٨/٦٨ ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### رسمنا بما هو آت

**المادة الأولى :** يعمل بقانون ضريبة الدخل المرافق .

**المادة الثانية :** يصدر الوزير المشرف على وزارة المالية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق والقرارات التنفيذية الأخرى ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة والقرارات يستمر العمل باللوائح والقرارات السارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

**المادة الثالثة :** لا يترتب على تطبيق هذا القانون الإخلال بما يأتى :

١- التاريخ المحدد لسريان الضريبة على الشركات المملوكة بالكامل للمواطنين العمانيين أو على الشركات المدنية أو على المؤسسات التجارية أو الصناعية أو على المؤسسات المهنية .

٢- أية أحكام خاصة تكون قد تقررت لشركات معينة بقوانين أو مراسيم سلطانية سواء فيما يتعلق بمعدلات الضريبة أو الإعفاء منها أو غيرها من الأحكام .

**المادة الرابعة :** يلغى كل من قانون ضريبة الدخل على الشركات ، وقانون ضريبة الأرباح على المؤسسات المشار إليهما ، وكل ما يخالف القانون المرافق .

**المادة الخامسة :** ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير التالى لتاريخ النشر ، ويطبق على السنوات الضريبية التى تبدأ اعتبارا من ذلك التاريخ .

صدر فى : ٢٩ من جمادى الأولى سنة ١٤٣٠ هـ

الموافق : ٢٤ من مايو سنة ٢٠٠٩ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

## قانون ضريبة الدخل

### الباب الأول

### تعريفات وأحكام عامة

### الفصل الأول

### التعريفات

المادة ( ١ ) : فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى

المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك :

- ١ - الوزير : الوزير المشرف على وزارة المالية .
- ٢ - الأمين العام : الأمين العام للضرائب بوزارة المالية .
- ٣ - الأمانة العامة : الأمانة العامة للضرائب بوزارة المالية .
- ٤ - المنشأة المستقرة : المعنى المحدد فى المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون .

٥ - اتفاقات المشاركة غير العمالية

التي لا تكتسب وصف شركة : المعنى المحدد فى المادة (٤) من هذا القانون .

٦ - العامل المسؤول : المعنى المحدد فى المواد (٦) و (٧) و (٩) من

هذا القانون .

٧ - الإعلان : المعنى المحدد فى المواد من (٣٠) إلى (٣٢)

من هذا القانون .

٨ - الأقوى : المعنى المحدد فى المادة (٣٦) من هذا القانون .

٩ - الدخل الإجمالى : المعنى المحدد فى المادة (٤٢) من هذا القانون .

١٠ - الدخل الخاضع للضريبة : المعنى المحدد فى المادة (٤٣) من هذا القانون .

١١ - الفترة المحاسبية : المعنى المحدد فى المواد من (٤٨) إلى (٥١)

من هذا القانون .

١٢ - السيطرة : المعنى المحدد فى المادتين (١٣٢) و (١٣٣)

من هذا القانون .

١٣- الضريبة : الضريبة التي تفرض على الدخل طبقاً لأحكام هذا القانون ، ولأغراض تطبيق أحكام المواد (١٥٢) و(١٥٤) و(١٥٥) و(١٥٨) تشمل الضريبة الإضافية والجزاءات الإدارية التي تفرض طبقاً لأحكام المواد (١٥٦) و(١٧٩) و(١٨٠) و(١٨١) من هذا القانون .

١٤- اللجنة : لجنة ضريبة الدخل المشكلة بوزارة المالية وفقاً للمادة (١٦٦) من هذا القانون .

١٥- الجزاءات الإدارية : الجزاءات الإدارية التي تفرض طبقاً للمواد من (١٧٩) إلى (١٨٣) من هذا القانون .

١٦- تاريخ وجوب السداد : التاريخ الذي تكون فيه الضريبة المستحقة واجبة الأداء بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

١٧- التصرف : البيع أو المقايضة أو التنازل أو غيرها من أنواع التصرفات بالنسبة لأي أصل ، كما يشمل فقدان الأصل أو الاستيلاء عليه طبقاً للقانون .

١٨- الخسارة : الخسارة التي يتم حسابها بإتباع ذات الأسس المقررة لحساب الدخل الخاضع للضريبة .

١٩- الربط : التحديد الذي تجرّيه الأمانة العامة وفقاً لأحكام هذا القانون لمبلغ الضريبة والدخل الخاضع لها أو للخسارة ، أو للدخل الذي يتقرر إعفاؤه من الضريبة سواء طبقاً لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر .

- ٢٠- السنة الضريبية : اثنا عشر شهرا تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من أى عام ميلادى .
- ٢١- الشخصــــــــــــــــــــــــــــــــص : الشخص الطبيعى ، أو الشخص المعنوى ، ويشمل شركة المحاصة واتفاقات المشاركة غير العمانية التى لا تكتسب وصف شركة .
- ٢٢- الخاضع للضريبة : المؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة .
- ٢٣- الضريبة الأجنبية : الضريبة على الدخل التى يتحملها الخاضع للضريبة فى دولة أجنبية .
- ٢٤- الشركة العمانية : أى شخص يتم تأسيسه فى عمان كشركة وفقا للتشريعات العمانية سواء كانت شركة تجارية أو مدنية أو غير ذلك وأيا كان الشكل القانونى للشركة أو جنسية الشركاء فيها أو الغرض من تأسيسها أو طبيعة النشاط الذى تمارسه .
- ٢٥- المصــــــــــــــــــــــــــــــــرف : المعنى المحدد بالقانون المصرفى المشار إليه .
- ٢٦- مالك المنشأة المستقرة : الشخص الذى يباشر النشاط عن طريق هذه المنشأة المستقرة .
- ٢٧- المؤسسةــــــــــــــــــــــــــــــــة : المؤسسة الفردية التى يملكها شخص طبيعى بمفرده وتمارس فى عمان نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنيا على وجه الإستقلال .
- ويقصد بالمالك الشخص الطبيعى الذى يمارس أيا من الأنشطة المشار إليها من خلال المؤسسة .

٢٨- **النشاط** : يشمل أى نشاط وبصفة خاصة النشاط  
التجارى ، والصناعى ، والحرفى ، والمهنى ،  
والخدمى أو غيره .

٢٩- **النشاط المهنى** : يشمل ممارسة أية مهنة كالتطب  
والمحاماة والمحاسبة والهندسة وأى نشاط  
آخر ذى طابع مهنى يقوم بصفة أساسية  
على عنصرى العمل ورأس المال ويصدر  
بتحديده قرار من الوزير .

٣٠- **النفط** : النفط الخام والغاز الطبيعى ، والإسفلت  
ومشتقات النفط ، وملحقات أى منها .

## الفصل الثانى

### أحكام عامة

### الفرع الأول

### المنشأة المستقرة

**المادة ( ٢ )** : يقصد بالمنشأة المستقرة - فى تطبيق أحكام هذا القانون - المقر الثابت  
للنشاط الذى يمارس فيه أى شخص أجنبى النشاط كلياً أو جزئياً فى  
عمان سواء بطريق مباشر أو عن طريق وكيل يكون تابعا له .  
وتشمل المنشأة المستقرة - بصفة خاصة - ما يأتى :

- ١- أى مكان للبيع أو مقر للإدارة أو فرع أو مكتب أو مصنع أو ورشة .
- ٢- أى منجم أو محجر أو أى مكان آخر لإستخراج موارد الثروة الطبيعية .
- ٣- أى موقع للبناء أو مكان للتشييد أو مشروع للتجميع .

ويعتبر فى حكم المنشأة المستقرة - فى تطبيق أحكام هذا القانون - قيام  
أى شخص أجنبى بأداء خدمات استشارية أو غيرها من أنواع الخدمات  
فى عمان لمدة أو لمدد لا تقل فى مجموعها عن تسعين يوماً خلال فترة  
إثنى عشر شهراً سواء بطريق مباشر أو عن طريق العاملين التابعين  
لذلك الشخص أو غيرهم ممن يخصصهم لأداء تلك الخدمات .

**المادة ( ٣ ) :** لا يعتبر من قبيل المنشأة المستقرة - فى تطبيق أحكام المادة (٢)

السابقة - الحالات التى يقتصر فيها الشخص الأجنبى على استخدام

المقر الثابت للنشاط فى تحقيق أى من الأغراض الآتية :

١- تخزين السلع أو البضائع الخاصة بذلك الشخص أو عرضها أو تسليمها .

٢- الاحتفاظ بمخزون من السلع الخاصة بذلك الشخص للتخزين أو

العرض أو التسليم أو التصنيع بواسطة شخص آخر .

٣- شراء السلع أو البضائع أو جمع المعلومات للنشاط .

٤- القيام بأى أعمال أخرى يكون لها طابع تحضيرى أو تكميلى لأغراض النشاط .

٥- الجمع بين أى من الأعمال المنصوص عليها فى البنود الأربعة السابقة

من هذه المادة إذا ما كان للنشاط الكلى للمقر الثابت الناشئ عن

الجمع طابع تحضيرى أو تكميلى .

### الفرع الثانى

#### اتفاقات المشاركة غير العمانية

**المادة ( ٤ ) :** الاتفاقات التى تعقد خارج عمان بين طرفين أو أكثر لممارسة نشاط أو

لتحقيق غرض محدد أو لتنفيذ عمل معين بهدف الربح، ولا تعتبر طبقاً

لقوانين الدولة التى أبرم فيها الاتفاق بمثابة شركة تتمتع بشخصية

معنوية مستقلة ومنفصلة عن أشخاص الشركاء فيها، تعامل - لأغراض

تطبيق أحكام هذا القانون - بمثابة شخص معنوى مستقل ومنفصل عن

أشخاص الأطراف المشاركين فى الاتفاق، وأياً كانت حدود مسؤوليتهم

عن الديون الناشئة عن ممارسة النشاط أو تحقيق الغرض أو تنفيذ

العمل . ويتم فرض الضريبة على ما يتحقق من دخل للمنشأة المستقرة

الكائنة فى عمان والمملوكة لهذا الشخص .

المادة ( ٥ ) : لا يجوز أن يترتب على ربط الضريبة على ما يتحقق من دخل - بالتطبيق لأحكام المادة (٤) السابقة - الإخلال بمسؤولية كل طرف في الاتفاق عن الضريبة المستحقة والواجبة السداد من ذلك الشخص .

وتكون مسؤولية الأطراف المشاركين في الاتفاق بالتضامن فيما بينهم .

### الفرع الثالث

### العامل المسؤول

المادة ( ٦ ) : يقصد بالعامل المسؤول في المؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة

المستقرة - لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون - ما يأتي :

١- فيما يتعلق بالمؤسسة : المالك أو المدير المسؤول في المؤسسة .

٢- فيما يتعلق بالشركة العمانية :

أ - شركة التضامن أو التوصية : الشريك أو المدير في شركة التضامن أو التوصية .

ب - شركة المحاصة : أى شريك أو مدير في شركة المحاصة .

ج - شركة المساهمة : رئيس مجلس الإدارة أو المدير المفوض من قبل المجلس .

د - الشركة المحدودة المسؤولية : رئيس مجلس المديرين أو الشخص المسؤول عن الإدارة .

هـ - فى حالة فرض الحراسة القضائية على الشركة أو تصفيتها أو إشهار إفلاسها : الحارس القضائى أو المصفى أو مدير التفليسة .

٣- فيما يتعلق بالمنشأة المستقرة :

أ - المالك أو المدير .

ب - فى حالة ممارسة نشاطها فى عمان عن طريق وكيل : وكيل مالك المنشأة المستقرة .

ج - تطبق أحكام البند ( ٢/هـ ) السابق من هذه المادة عند تحقق

إحدى الحالات المنصوص عليها فيها بالنسبة للمنشأة المستقرة .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)



**المادة ( ٧ ) :** فى حالة عدم وجود عامل مسؤول طبقا لحكم المادة (٦) السابقة يجوز للأمين العام تحديد شخص له علاقة بالنشاط ليكون بمثابة العامل المسؤول - فى تطبيق أحكام هذا القانون - فيما يتعلق بما يمارس من نشاط ، على أن يتم إخطار الخاضع للضريبة بهذا التعيين .

**المادة ( ٨ ) :** يكون العامل المسؤول فى المؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة هو المختص بتنفيذ الالتزامات المفروضة على المؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة بمقتضى هذا القانون ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك .

**المادة ( ٩ ) :** يجب على مالك المؤسسة أو المنشأة المستقرة - فى حالة وجوده خارج عمان خلال أية سنة ضريبية - تعيين عامل مسؤول يكون مختصا بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى هذا القانون خلال فترة وجود المالك بالخارج . ويجب على العامل المسؤول أن يكون موجودا خلال مدة ممارسة مهامه ولا يجوز له التغيب لمدة تزيد على تسعين يوما خلال أية سنة ضريبية .

#### الفرع الرابع

#### قيمة الأصل المتصرف فيه

**المادة (١٠) :** مع عدم الإخلال بأية أحكام خاصة منصوص عليها فى هذا القانون

يراعى - عند تحديد قيمة أى أصل يتم التصرف فيه - ما يأتى :

١- يعتد - فى حالة استبدال أصل بأخر - بالقيمة السوقية للأصل

المستبدل فى تاريخ الإستبدال .

٢- يعتد - فى حالة التصرف فى أى أصل من أصول الخاضع للضريبة

بدون مقابل أو بأقل من قيمة المثل - بالقيمة السوقية للأصل فى

تاريخ التصرف .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

## الفرع الخامس

### إلتزامات الخاضع للضريبة

**المادة (١١) :** يلتزم كل شخص خاضع للضريبة بالتطبيق لأحكام هذا القانون بإخطار الأمانة العامة بالبيانات المتعلقة به من واقع السجل التجارى أو غيره وبصفة خاصة الإسم والعنوان أو بأى تعديل فى هذه البيانات . ويتم الإخطار على النموذج المعد لهذا الغرض خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التأسيس أو بدء النشاط أيهما أسبق ، وخلال شهرين من تاريخ إجراء أى تعديل فى البيانات .

ويستثنى من حكم هذه المادة المؤسسات أو الشركات العمانية التى يتوافر فى شأنها الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال المقيد فى السجل التجارى ، أو الدخل الاجمالى ، أو متوسط عدد العاملين لدى المؤسسة أو الشركة ، وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية للقانون .

**المادة (١٢) :** يجب إعداد الحسابات المرافقة للإقرار النهائى باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبى المتبع فى المحاسبة المالية ، ما لم توافق الأمانة العامة للخاضع للضريبة على إتباع أساس آخر من الأسس المحاسبية .

**المادة (١٣) :** فى حالة إعداد الحسابات المشار إليها فى المادة (١٢) السابقة بإتباع أساس آخر بخلاف أساس الاستحقاق ، فإن ذكر أية مصروفات أنفقت فى أية سنة ضريبية يجب أن تكون عن مبالغ تم دفعها فعلا فى تلك السنة الضريبية .

**المادة (١٤) :** لا يجوز للخاضع للضريبة أن يمسك سجلاته ودفاتره المحاسبية بعملة أجنبية إلا بترخيص من الأمانة العامة .

وفى حالة الحصول على الترخيص فإن الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة عن أية فترة محاسبية تنتهى فى أية سنة ضريبية يجب حسابها على أساس الريال العمانى وفقا لمتوسط سعر الشراء والبيع للعملة المعلن من البنك المركزى العمانى فى تاريخ انتهاء الفترة المحاسبية .

**المادة (١٥) :** يلتزم كل خاضع للضريبة بالاحتفاظ لمدة عشر سنوات على الأقل من نهاية الفترة المحاسبية التي يخضع فيها الدخل للضريبة بجميع السجلات والدفاتر المحاسبية والمستندات المثبتة لما جاء فيها والتي أعدت منها الحسابات الواجب تقديمها مع الإقرار الضريبي طبقا لهذا القانون أو التي تكون لازمة لبيان الأسس المتبعة لحساب الدخل الخاضع للضريبة في الإقرار الضريبي أو التي تكون لازمة لتحديد الضريبة المفروضة على أنواع الدخل المنصوص عليها في المادة (٥٢) من هذا القانون .

### الفرع السادس

#### إلتزامات الوزارات والجهات الحكومية وغيرها

**المادة (١٦) :** تلتزم الوزارات والجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة المهنية بإخطار الأمانة العامة ببيان بالتراخيص الدائمة التي أصدرتها ، وبتجديدها أو إلغائها أو انتهائها وذلك كل ستة أشهر ، وبالتراخيص المؤقتة فور إصدارها ، وذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**المادة (١٧) :** تلتزم أمانة سر المحكمة المختصة بناء على طلب الأمانة العامة بموافاتها بنسخة مما يأتي :

- ١- محاضر حجز المنقولات والتواريخ المحددة للبيع التي تتم وفقا لقانون الإجراءات المدنية والتجارية المشار إليه ، وعلى أن يتم الإخطار فور إصدار قاضى التنفيذ للأمر ببيع المنقولات المحجوزة .
- ٢- الإقرارات بما فى الذمة التي يودعها المحجوز لديهم بالتطبيق لقانون الإجراءات المدنية والتجارية المشار إليه ، وعلى أن يتم الإخطار فور التقرير من المحجوز لديه .

٣- التنبيهات التي تصدر للتنفيذ على العقار وفقا لقانون الإجراءات المدنية والتجارية المشار إليه بعد تسجيلها لدى أمانة السجل العقاري المختصة ، وعلى أن يتم الإخطار فور تسجيل التنبيه .

المادة (١٨) : يلتزم كل شخص يباشر إجراءات بيع منقولات أو عقارات الخاضع للضريبة بطريق المزاد العلني بأن يخطر الأمانة العامة بالتاريخ المحدد للبيع ، ويتم الإخطار قبل عشرة أيام على الأقل من هذا التاريخ .

## الباب الثاني

### الإدارة الضريبية

#### الفصل الأول

#### الأمانة العامة

المادة (١٩) : يكون الأمين العام مسؤولا عن تنفيذ هذا القانون ، وعن مباشرة الأمانة العامة لاختصاصاتها ، وعن الإشراف والرقابة على كافة موظفي الأمانة العامة .

وللأمين العام أن يفوض المديرين العاميين أو غيرهم من الموظفين في مباشرة أى من الاختصاصات التي يحددها له هذا القانون .

المادة (٢٠) : تباشر الأمانة العامة الاختصاصات المقررة لها قانونا عن طريق ما يتبعها من مديريات عامة ودوائر وأقسام وشعب ومكاتب وفقا للهيكل التنظيمي المعتمد لها .

المادة (٢١) : للأمانة العامة الحق في مطالبة أى شخص يكون قد تحقق له دخل وفقا لأحكام هذا القانون أو يكون الدخل متعلق بأى شخص آخر خاضع للضريبة بتقديم قوائم تتضمن بيانات كاملة عن هذا الدخل ، واسم وعنوان الشخص المستحق له الدخل ، وأية بيانات أو معلومات أخرى تتعلق بهذا الدخل .

ويجب الاستجابة لطلب الأمانة العامة خلال الميعاد الذي تحدده في الإخطار الموجه منها لذلك الشخص .

**المادة (٢٢) :** للأمانة العامة الحق فى مطالبة أى شخص بتقديم أية مستندات تكون فى حوزته أو أية بيانات أو حسابات أو سجلات محاسبية أو قوائم للأصول أو الخصوم تتعلق بالالتزام الضريبي الذى يكون هذا الشخص خاضعا له أو بالالتزام الضريبي الذى يخضع له أى شخص آخر . ويجب الاستجابة لطلب الأمانة العامة خلال الميعاد الذى تحدده فى الإخطار الموجه منها لذلك الشخص .

**المادة (٢٣) :** للأمانة العامة الحق فى الحصول على نسخ من المستندات والبيانات أو الحسابات أو السجلات أو القوائم وغيرها المنصوص عليها فى المادتين (٢١) و (٢٢) السابقتين .

**المادة (٢٤) :** للأمانة العامة الحق فى طلب حضور العامل المسؤول فى أية مؤسسة أو شركة عمانية أو منشأة مستقرة أو أى شخص آخر فى الوقت والمكان المحددين فى الإخطار الذى توجهه الأمانة العامة لهذا الغرض وذلك للمناقشة فيما يتعلق بالدخل الناتج من مباشرة النشاط والذى قد يخضع للضريبة فى عمان أو فيما يتعلق باستحقاق الضريبة .

**المادة (٢٥) :** لا يجوز للأمانة العامة المطالبة بتقديم أية مستندات أو بيانات أو حسابات أو سجلات محاسبية أو قوائم للأصول أو الخصوم تتعلق بالالتزام الضريبي لأى شخص عن سنة ضريبية تكون سابقة على السنة الضريبية الموجه خلالها الإخطار بما يجاوز عشر سنوات .

**المادة (٢٦) :** يجوز للأمانة العامة طلب أية بيانات أو معلومات من أية وزارة أو وحدة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة لغرض تطبيق أحكام هذا القانون .

**المادة (٢٧) :** يكون لموظفى الأمانة العامة الذين يصدر بتحديدهم وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

**المادة (٢٨) :** يجب على كل موظف يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في تنفيذ أحكام هذا القانون أو الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيقه أن يلتزم بمراعاة سر المهنة فيما يتعلق بالمستندات والوثائق والبيانات والمعلومات الخاصة بأية مؤسسة أو شركة عمانية أو منشأة مستقرة ، وكذلك جميع التعليمات السرية المتعلقة بتنفيذ هذا القانون .

**المادة (٢٩) :** لا يعتبر من قبيل إفشاء سر المهنة الحالات الآتية :

- ١- موافقة صاحب الشأن الصريحة على الإفشاء .
- ٢- تنفيذ قرار صادر من اللجنة .
- ٣- تنفيذ قرار أو حكم صادر من المحكمة .
- ٤- تنفيذ طلب أو قرار صادر من الجهات الرسمية المختصة قانونا بتفسير أحكام هذا القانون تفسيرا ملزما .
- ٥- الحالات التي تنص فيها قوانين الدول الأجنبية على خصم الضريبة المدفوعة في عمان من الضريبة الأجنبية على أن يتم الإفشاء للموظفين المصرح لهم قانونا وبالقدر اللازم لتطبيق أحكام تلك القوانين .
- ٦- تطبيق القانون الإحصائي .

## الفصل الثاني

### الإعلان

**المادة (٣٠) :** تعلن الأمانة العامة القرارات والإخطارات بإتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والتي يكون لها ذات الأثر المقرر قانونا للإعلان بالطرق المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والتجارية المشار إليه .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**المادة (٣١) :** يتم الإعلان للخاضع للضريبة أو أى شخص آخر على النحو الآتى :

- ١- بالتسليم باليد لشخص العامل المسؤول لديه أو إرساله إليه بالبريد إلى آخر عنوان معروف له لدى الأمانة العامة .
- ٢- بالتسليم باليد أو الإرسال بالبريد إلى آخر عنوان معروف للخاضع للضريبة أو ذلك الشخص لدى الأمانة العامة .
- ٣- فى حالة قيام الخاضع للضريبة بإخطار الأمانة العامة باسم وعنوان شخص فى عمان لتلقى الإعلانات الموجهة إليه ، يتم الإعلان بالتسليم باليد أو الإرسال بالبريد لذلك الشخص على العنوان المحدد .
- ٤- الإعلان الموجه إلى شركة المحاصة يصدر بالاسم المحدد للشركة دون الشركاء .
- ٥- الإعلان بقرارات الربط يتم بطريق البريد المسجل .

**المادة (٣٢) :** يعتبر الإعلان المرسل بطريق البريد قد تم تسلمه فى العنوان المحدد فى اليوم التالى لانقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ إرساله بالبريد ما لم يثبت غير ذلك .

**المادة (٣٣) :** إقرارات الدخل أو الحسابات أو أية سجلات أو وثائق أخرى الواجب تقديمها إلى الأمانة العامة - طبقا لأحكام هذا القانون - من الخاضع للضريبة أو أى شخص آخر يتم تسليمها إلى دائرة الشؤون الإدارية والمالية بالأمانة العامة أو يتم إرسالها بالبريد المسجل على عنوانها .

**المادة (٣٤) :** يجوز - وفقا للضوابط التى تقررها اللائحة التنفيذية للقانون - أن يتم الإعلان أو تقديم إقرارات الدخل أو الحسابات أو أية وثائق أخرى بالطرق الآلية أو الإلكترونية .

## الباب الثالث

### الخضوع للضريبة

#### الفصل الأول

#### الدخل الخاضع للضريبة والخاضعين لها

#### الفرع الأول

#### القواعد العامة لتحديد الدخل

**المادة (٣٥) :** الدخل يعنى الدخل من أى نوع - سواء النقدى أو العينى - ويشمل بصفة خاصة ما يأتى :

- ١- الأرباح من أى نشاط .
- ٢- مقابل إجراء البحوث والتطوير .
- ٣- مقابل استخدام أو الحق فى إستخدام برامج الحاسب الآلى .
- ٤- مقابل التأجير أو الإنتفاع بالعقار أو الآلات أو غيرهما من الأموال الثابتة أو المنقولة .
- ٥- الأرباح الناتجة من منح أى شخص الحق فى الانتفاع بالعقار أو إستعماله أو بالآلات أو غيرهما من الأموال الثابتة أو المنقولة .
- ٦- أرباح الأسهم ، أو الفوائد ، أو الخصم المكتسب .
- ٧- الأتاوى، أو الأتعاب مقابل الإدارة .

**المادة (٣٦) :** تشمل الأتاوى - فى تطبيق أحكام هذا القانون - ما يأتى :

- ١- مقابل استخدام أو الحق فى إستخدام ما يأتى :
  - أ - حقوق المؤلف أو الملكية سواء للمصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية بما فيها برامج الحاسب الآلى والأفلام السينمائية أو الأفلام أو الأشرطة أو الأسطوانات وغيرها من الوسائل المستخدمة فى الإذاعة الصوتية والمرئية .
  - ب - براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، التصميم والرسم والنماذج ، الطريقة أو التركيبة السرية .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)



ج - المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية .

٢- مقابل المعلومات الخاصة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية .

٣- مقابل منح حقوق استغلال التعدين أو أى من مصادر الثروة الطبيعية .

**المادة (٣٧) :** يعتبر من قبيل الدخل - فى تطبيق أحكام هذا القانون - ما يأتى :

١- ما يتم الحصول عليه فى أية سنة ضريبية بمقتضى عقد تأمين

سبق إبرامه لصالح الخاضع للضريبة ضد مخاطر عدم تحقيق أرباح

كتعويض عن ضرر أو عدم تحقيق أرباح ، وعلى أن يعتبر ربحا من

النشاط فى تلك السنة الضريبية أو فى السنة الضريبية الأخيرة

التي تمت خلالها ممارسة النشاط أى السنتين أقرب .

٢- ما يتم الحصول عليه فى أية سنة ضريبية مقابل إسترداد أو التنازل

عن كل أو بعض ما سبق خصمه - عند تحديد الدخل الخاضع

للضريبة لأية سنة ضريبية - من تكاليف أو خسارة أو ديون معدومة

أو مصروفات مقابل أية التزامات ، وعلى أن يعتبر ربحا من النشاط

فى تلك السنة الضريبية أو فى السنة الضريبية الأخيرة التي تمت

خلالها ممارسة النشاط أى السنتين أقرب .

٣- أى مبلغ ينتج عن إجراء أى تصحيح بالإضافة بالتطبيق لأحكام

الفصل الثالث من هذا الباب فى أية سنة ضريبية ، وعلى أن يعتبر

ربحا من النشاط فى تلك السنة الضريبية .

٤- الأرباح أو المكاسب من التصرف فى أى أصل ، بما فى ذلك التصرف

فى شهرة المحل أو الإسم التجارى ، أو العلامة التجارية بالنسبة

للسنشاط أو جزء منه .

٥- أى دخل يستحق للخاضع للضريبة عن معاملات يكون قد أجزاها

قبل تاريخ ممارسة النشاط ، وعلى أن يعتبر دخلا استحق له فى هذا

التاريخ .

٦- أى دخل يستحق لأية شركة عمانية - بخلاف شركة المحاصة - عن

معاملات تكون قد أجزتها قبل تاريخ تأسيسها أو تسجيلها ، وعلى أن

يعتبر دخلا استحق لها فى تاريخ التأسيس أو التسجيل .

**المادة (٣٨) :** فى حالة إبرام عقد بين الحكومة والخاضع للضريبة يكون للحكومة بمقتضاه الحق فى الحصول على الأتاوى عينا ، يجب أن يضاف إلى الدخل الإجمالى للخاضع للضريبة عن السنة الضريبية التى تم خلالها الحصول على الأتاوى مبلغا يعادل قيمة تلك الأتاوى وذلك عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن تلك السنة .

### الفرع الثانى

#### الخاضعون للضريبة

**المادة (٣٩) :** تفرض الضريبة عن أية سنة ضريبية على الدخل الخاضع للضريبة الذى يتحقق للخاضع للضريبة خلال تلك السنة ، وتحدد معدلات هذه الضريبة وفقا لأحكام هذا القانون .

**المادة (٤٠) :** تفرض الضريبة على الدخل الذى يتحقق فى عمان من الأنواع المحددة فى المادة (٥٢) من هذا القانون ، وبمراعاة أحكام الفرع الخامس من هذا الفصل على الشخص الأجنبى الذى لا يمارس النشاط فى عمان عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها أو يمارس النشاط فى عمان عن طريق منشأة مستقرة دون أن يعتبر المبلغ الإجمالى المدفوع أو المقيد فى الحساب والذى تفرض عليه الضريبة بالتطبيق لحكم المادة (٥٢) من هذا القانون جزءا من عناصر الدخل الإجمالى لتلك المنشأة المستقرة .

**المادة (٤١) :** مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٩) من هذا القانون تفرض الضريبة على الخاضعين للضريبة فى مجال التنقيب عن النفط عن أية سنة ضريبية على الدخل الخاضع للضريبة لتلك السنة بالتطبيق لأحكام المادتين (٧٥) و (٧٦) من هذا القانون ، وتحدد معدلات هذه الضريبة وفقا لأحكام هذا القانون .

### الفرع الثالث

#### الدخل الإجمالى والدخل الخاضع للضريبة

**المادة (٤٢) :** الدخل الإجمالى يعنى الدخل الذى تحقق للخاضع للضريبة قبل خصم المصروفات أو إجراء أى خصم أو تسوية ، أو أى إعفاء بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو غيره من القوانين .

المادة (٤٣) : الدخل الخاضع للضريبة لأية سنة ضريبية يعنى الدخل الإجمالى لأى خاضع للضريبة عن تلك السنة بعد خصم المصروفات أو إجراء أى خصم أو تسوية ، أو أى إعفاء بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو غيره من القوانين .

المادة (٤٤) : يراعى عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية أعدت عنها الحسابات ، الاعتماد بالدخل الذى تحقق خلال الفترة أو الفترات المحاسبية التى تنتهى بانتهاء هذه السنة الضريبية ، وأن يعتد - فى الحالات الأخرى - بالدخل الذى يتحقق خلال تلك السنة الضريبية .

المادة (٤٥) : يراعى - فى حالة تعدد الفترات المحاسبية لأى خاضع للضريبة التى تنتهى خلال أية سنة ضريبية - أن يكون تحديد الدخل الخاضع للضريبة لتلك السنة على أساس مجموع الدخل لهذه الفترات المحاسبية .

المادة (٤٦) : يجب - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة لأى خاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية - استخدام ذات الأساس المتبع فى إعداد الحسابات عن تلك السنة وفقا لحكم المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة (٤٧) : لا يجوز إعفاء أى نوع من أنواع الدخل الخاضع للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون إلا بمرسوم سلطانى أو قانون .

#### الفرع الرابع

#### الفترات المحاسبية

المادة (٤٨) : تبدأ الفترة المحاسبية الأولى للمؤسسة أو لشركة المحاصة العمانية أو للمنشأة المستقرة من تاريخ بدء ممارسة النشاط ، وتبدأ بالنسبة للشركات العمانية الأخرى من تاريخ التسجيل طبقا للقوانين المعمول بها ، وتبدأ الفترة المحاسبية التالية - فى جميع الأحوال - من اليوم التالى لانتهاء الفترة المحاسبية المنقضية .

**المادة (٤٩) :** يكون تحديد التاريخ الذي تنتهى فيه الفترة المحاسبية للخاضع للضريبة من تاريخ انتهاء مدة اثنى عشر شهرا من تاريخ بدء الفترة بصفة عامة ما لم يتحقق - قبل انقضاء هذه الفترة - أى من حالات التوقف عن ممارسة النشاط بالنسبة لأية مؤسسة أو منشأة مستقرة أو شركة محاصة أو تصفية أية شركة عمانية ، وفى هذه الحالة يكون التاريخ الذى تنتهى فيه الفترة المحاسبية هو تاريخ التوقف عن ممارسة النشاط أو تاريخ إنتهاء أعمال التصفية بحسب الأحوال .

**المادة (٥٠) :** يجوز عند تحديد أول فترة محاسبية للخاضع للضريبة أن تقل عن مدة اثنى عشر شهرا أو تمتد بما يجاوز هذه المدة بحد أقصى ثمانية عشر شهرا .

**المادة (٥١) :** يجوز للخاضع للضريبة بعد موافقة الأمين العام تعديل التاريخ المحدد لإنتهاء الفترة المحاسبية .

ويعتبر الدخل الخاضع للضريبة للفترة الانتقالية الناتجة عن هذا التعديل هو الدخل الخاضع للضريبة للسنة الضريبية التى تنتهى خلالها هذه الفترة .

ويقصد بالفترة الانتقالية الفترة الناتجة من أى فترتين محاسبيتين متعاقبتين تختلفان فى مدة كل منهما .

#### الفرع الخامس

#### الضريبة المفروضة على أنواع معينة من الدخل

**المادة (٥٢) :** تفرض الضريبة على الأنواع التالية من الدخل الذى يتحقق فى عمان :

- ١- الأتاوى .
- ٢- مقابل إجراء البحوث والتطوير .
- ٣- مقابل إستخدام أو الحق فى استخدام برامج الحاسب الآلى .
- ٤- الأتعاب مقابل الإدارة .

وتفرض هذه الضريبة على المبلغ الإجمالى المدفوع أو المقيد فى الحساب لأى من أنواع الدخل المشار إليها للشخص الأجنبى فى الأحوال التى حددتها المادة (٤٠) من هذا القانون . ويحدد معدل هذه الضريبة وفقا لحكم المادة (١١٣) منه .

**المادة (٥٣) :** يلتزم أى خاضع للضريبة يقوم بدفع أو يقيد فى الحساب أية مبالغ من المنصوص عليها فى المادة (٥٢) السابقة بخصم الضريبة من المبلغ الإجمالى المدفوع أو المقيد فى الحساب وتوريدها إلى الأمانة العامة خلال موعد غايته اليوم الرابع عشر من نهاية الشهر الذى تم فيه دفع المبلغ أو قيده فى الحساب أيهما أسبق .  
ويكون توريد الضريبة إلى الأمانة العامة مصحوبا ببيان على النموذج المعد لهذا الغرض ، وترسل نسخة من هذا النموذج إلى مستلم المبلغ .

## الفصل الثانى

### قواعد الخصم من الدخل الإجمالى

#### الفرع الأول

#### أحكام عامة

**المادة (٥٤) :** لا يجوز عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية خصم أى مبلغ من الدخل الإجمالى لتلك السنة ما لم يكن من المصروفات التى تم إنفاقها فعلا وبالقدر الذى تكون فيه تلك المصروفات تم إنفاقها بالكامل خلال تلك السنة لتحقيق الدخل الإجمالى ، فإذا لم تكن المصروفات قد أنفقت بالكامل لغرض تحقيق الدخل الإجمالى فيراعى ألا يخصم من المصروف إلا القدر اللازم لتحقيق هذا الدخل .  
ولا يجوز خصم المصروفات التى تم إنفاقها لتحقيق الدخل إذا كان هذا الدخل معفى من الضريبة وفقا للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون أو أى قانون آخر .

المادة (٥٥) : عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية يتم خصم المصروفات الآتية :

١- المصروفات التي أنفقت قبل بدء ممارسة النشاط أو التسجيل بالقدر وفى الحدود المنصوص عليها فى هذا القانون بشرط أن يكون تاريخ بدء النشاط أو التسجيل واقعا ضمن الفترة المحاسبية التى تنتهى فى تلك السنة الضريبية .

٢- المبالغ التى أنفقت خلال تلك السنة الضريبية للوفاء بمستحقات العاملين بالمؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة وفقا لقانون العمل المشار إليه أو غيره من القوانين الأخرى .

٣- المساهمات التى تدفع خلال تلك السنة الضريبية من أى خاضع للضريبة - بوصفه صاحب عمل - إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالتطبيق لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية المشار إليه .

٤- المبالغ التى تدفع خلال تلك السنة الضريبية للمساهمة فى صناديق التقاعد وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٥- أية ديون باستثناء المنصوص عليها بالمادة (٦٦) من هذا القانون إذا اعتبرت ديونا معدومة خلال تلك السنة الضريبية وفقا للشروط والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

٦- المبالغ التى أنفقها الخاضع للضريبة سواء كتكلفة لاقتناء أى من الأصول المنصوص عليها فى المادة ٣٧ ( بند ٤ ) من هذا القانون فيما عدا الأصول التى يطبق فى شأنها الفصل الثالث من هذا الباب ، أو كمصروفات لازمة فى حالة التصرف فى تلك الأصول ، بشرط أن يكون التصرف قد تم خلال ذات الفترة المحاسبية التى تنتهى فى تلك السنة الضريبية .

٧- مقابل استهلاك الأصول الرأسمالية أو التصحيح بالخصم عن الفترة المحاسبية التي تنتهى فى تلك السنة الضريبية بالتطبيق لأحكام الفصل الثالث من هذا الباب .

٨- أتعاب التدقيق التي تم تحملها خلال تلك السنة الضريبية .

٩- أتعاب الكفيل التي تم تحملها خلال تلك السنة الضريبية وذلك وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

١٠- التبرعات التي تدفع خلال تلك السنة الضريبية للجهات التي يقرها مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة بما لا يجاوز مجموعها نسبة خمسة بالمائة من الدخل الإجمالى للخاضع للضريبة لتلك السنة الضريبية .

**المادة (٥٦) :** إذا كانت الفترة المحاسبية للخاضع للضريبة تنتهى فى تاريخ غير الحادى والثلاثين من ديسمبر ، فإن أية مصروفات أو مبالغ من المنصوص عليها فى المادتين (٥٤) و (٥٥) السابقتين يكون قد تم إنفاقها فعلا خلال تلك الفترة المحاسبية ، تعتبر مصروفات ومبالغ تم إنفاقها خلال السنة الضريبية التي تنتهى خلالها الفترة المحاسبية .

**المادة (٥٧) :** لا يجوز - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية - خصم أية مصروفات أو مبالغ مما هو منصوص عليها فى المادتين (٥٤) و (٥٥) من هذا القانون أكثر من مرة .

**المادة (٥٨) :** إذا كان تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية يتطلب تحديد تكلفة أى عقار - الأراضى والمباني - فيتعين الاعتماد بالتكلفة الأصلية للعقار شاملة تكلفة تشييد المبنى .

وفى حالة عدم وجود المستندات المثبتة للتكلفة الأصلية للعقار أو فى حالة العقارات الموروثة أو التي انتقلت ملكيتها بدون عوض تتولى الأمانة العامة تقدير تكلفة العقار .

**المادة (٥٩) :** يجوز للوزير تضمين اللائحة التنفيذية للقانون القواعد المنظمة لتحديد أية مصروفات أو مبالغ أخرى يجوز خصمها عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة .

## الفرع الثانى

### القيود الواردة على

#### خصم بعض أنواع المصروفات

المادة (٦٠) : لا يجوز - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية -

خصم أى من المبالغ الآتية من الدخل الإجمالى :

١- أية مصروفات رأسمالية تم إنفاقها خلال تلك السنة الضريبية باستثناء ما يتم خصمه من تلك المصروفات بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

٢- أية مبالغ تستحق أو تدفع مقابل ضريبة الدخل بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو أية ضريبة أخرى على الدخل تستحق أو تدفع فى أية دولة أخرى عن تلك السنة الضريبية أو أية فترة أخرى .

٣- أية تكاليف تم تحملها أو خسارة تم تكبدها خلال تلك السنة الضريبية إذا ما تم استرداد التكاليف أو التعويض عن الخسارة بموجب عقد أو وثيقة تأمين أو حكم قضائى أو غيره .

٤- أية مبالغ ترى الأمانة العامة أنها غير مناسبة بالمقارنة مع قيمة الخدمات المقدمة أو لأية اعتبارات أخرى متعلقة بتلك الخدمات .

٥- الخسارة الناشئة عن التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق مسقط للأوراق المالية .

المادة (٦١) : يجوز - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية -

خصم فوائد القروض وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى الحالات الآتية :

١- الفوائد التى تخصصها المؤسسة لمالكها أو لحساب شخص آخر يسيطر عليه المالك وفقا لأحكام المادتين (١٣٢) و(١٣٣) من هذا القانون .

٢- الفوائد المستحقة على أية شركة عمانية فيما عدا المصارف وشركات التأمين .



٣- الفوائد التي تخصصها المنشأة المستقرة لمركزها الرئيسى أو لحساب أى شخص آخر يسيطر عليه مالك المنشأة المستقرة وفقا لأحكام المادتين (١٣٢) و(١٣٣) من هذا القانون .

ويقصد بالقرض - لأغراض تطبيق أحكام هذه المادة - أى نوع من القروض أو السلف أو أى ترتيبات أو تسهيلات مالية يتم إبرامها بين الخاضع للضريبة وأى شخص آخر تكون لأحدهما السيطرة على الآخر أو يخضع كلاهما لسيطرة شخص آخر وفقا لأحكام المادتين (١٣٢) و(١٣٣) من هذا القانون ، ولا يشمل على أية مبالغ تكون مستحقة مقابل توريد بضائع أو أداء خدمات فى نطاق النشاط المعتاد للخاضع للضريبة طالما لم يستحق عليها أية فوائد .

ويقصد بالفوائد أية مبالغ تستحق بسبب القرض أيا كانت تسميتها ما دامت لا تعتبر بمثابة رد لأصل القرض .

### الفرع الثالث

#### الأحكام الخاصة بالمصرفيات

#### السابقة على بدء النشاط أو التسجيل

**المادة (٦٢) :** تعتبر المصرفيات التي تم إنفاقها لغرض النشاط قبل البدء فى ممارسته

أنه تم إنفاقها فى اليوم الذى يبدأ فيه ممارسة النشاط .

ولا تنطبق أحكام الفقرة السابقة على أى من المصرفيات مما هو منصوص عليه فى المادة (٦٣) من هذا القانون أو المصرفيات الرأسمالية القابلة للاستهلاك طبقا لأحكام هذا القانون أو ما يتعلق بمنشأة مستقرة فى حالة تحملها المصرفيات خارج عمان قبل تأسيسها .

**المادة (٦٣) :** يعد من المصرفيات السابقة على بدء التسجيل ما أنفقته أية شركة

عمانية - بخلاف شركة المحاصة - قبل تاريخ تسجيلها طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه أو أى قانون آخر والمصرفيات التي تم إنفاقها لتأسيس الشركة بشرط أن تكون لازمة لأغراضها ، وتعتبر هذه المصرفيات أنه تم إنفاقها فى تاريخ التسجيل أو التأسيس .

## الفرع الرابع

### الأحكام الخاصة ببعض أنواع المصروفات

**المادة (٦٤) :** يعتبر في حكم المصروفات الواجب خصمها - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة لأية مؤسسة أو شركة عمانية عن أية سنة ضريبية - المبالغ الآتية :

١- المكافآت التي تستحق لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة .

٢- المرتبات وما في حكمها التي تستحق لأي شريك في الشركة العمانية أو لمالك المؤسسة مقابل أعمال الإدارة .

٣- المبالغ المستحقة مقابل استخدام المؤسسة للعقارات المسجلة باسم مالكيها .

وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون قواعد خصم هذه المصروفات .

**المادة (٦٥) :** عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة لشركات التأمين التي تمارس نشاطها وفقا لأحكام قانون شركات التأمين المشار إليه تعتبر المبالغ الآتية من المصروفات الواجب خصمها من الدخل الإجمالي :

١- مخصص الأخطار السارية ومخصص المطالبات المعلقة اللذان يتم تكوينهما بالتطبيق لأحكام قانون شركات التأمين المشار إليه .

٢- المبالغ التي تدفع لصندوق طوارئ التأمين المنصوص عليه في المادة (٥٩) مكررا من قانون شركات التأمين المشار إليه .

**المادة (٦٦) :** عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة لأي مصرف عن أية سنة ضريبية يتم خصم ما يكونه المصرف من مخصصات خسائر القروض المستحقة له في حدود المبالغ المطلوب تكوينها من تلك المخصصات في أقرب تاريخ للميزانية العمومية للمصرف معدة عن الفترة المحاسبية المنتهية خلال تلك السنة الضريبية مع التقيد بالتوصيات التي يعتمدها البنك المركزي العماني بشرط أن يكون القرض قد تم تقديمه في إطار النشاط المصرفي المعتاد .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**المادة (٦٧) :** يجوز - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية لأية منشأة مستقرة - خصم مصروفات المركز الرئيسي الكائن خارج عمان كمصروفات الاستشارات الفنية أو البحوث والتطوير أو معالجة البيانات أو المصروفات العمومية والإدارية أو المصروفات المماثلة لأى منها أو المصروفات الأخرى المتعلقة بها ، التى يتكبدها المركز الرئيسى ويخصصها أو يحملها كمصروفات على حساب المنشأة المستقرة .  
وتعامل معاملة مصروفات المركز الرئيسى - وفقا لحكم الفقرة السابقة - المصروفات التى يتكبدها الشخص المرتبط بمالك المنشأة المستقرة ، ويخصصها أو يحملها كمصروفات على حساب تلك المنشأة .  
ويعتبر الشخص مرتبطا بمالك المنشأة المستقرة - لأغراض تطبيق هذه المادة - اذا كان أحدهما يسيطر على الآخر ، أو كان كلاهما يخضع لسيطرة الشخص ذاته وفقا لأحكام المادتين (١٣٢) و (١٣٣) من القانون .  
ولا يجوز - بأى حال - خصم أية مصروفات - بالتطبيق لأحكام هذه المادة - الا فى الحالات ووفقا للنسب والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون ، ويشترط مراعاة حكم المادة (٥٤) منه .

### الفرع الخامس

#### الأحكام الخاصة بخصم وتحويل الخسارة

**المادة (٦٨) :** يقصد - فى تطبيق أحكام هذا الفرع - بالعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

- ١- فترة الإعفاء : أية فترة يعفى خلالها دخل المؤسسة أو الشركة العمانية من الضريبة وفقا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر .
- ٢- الإعفاء بمقتضى المادة (١١٨) من هذا القانون : الإعفاء المقرر لأية مؤسسة أو شركة عمانية بالتطبيق لحكم المادة (١١٨) من هذا القانون أو الذى تقرر وفقا لحكم المادة (٥١) مكررا من قانون ضريبة الدخل على الشركات ، أو المادة (٥) مكررا من قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

٣- صافى الخسارة : الزيادة فى مجموع الخسارة التى تتحقق خلال السنوات الخمس الأولى من فترة الإعفاء المحددة لأية مؤسسة أو شركة عمانية بمقتضى المادة (١١٨) من هذا القانون مخصوصا منه الدخل الذى يتقرر إعفاؤه طبقا لتلك المادة خلال أى من السنوات الخمس المشار إليها ، وعلى أن يتم تحديد الخسارة أو الدخل المعفى بإتباع ذات القواعد المقررة لتحديد الدخل الخاضع للضريبة .

**المادة (٦٩) :** يتم ترحيل الخسارة التى تحققت عن أية سنة ضريبية للخاضع للضريبة إلى السنة الضريبية التالية وخصمها من الدخل الخاضع للضريبة عن هذه السنة والسنوات التالية لها حتى يتم تسوية الخسارة . وفى حالة تحقق خسارة خلال أكثر من سنة ضريبية يبدأ خصم الخسارة التى تحققت فى السنة الضريبية الأسبق تاريخا .

**المادة (٧٠) :** فى حالة تعدد الأنشطة التى يمارسها أى شخص أجنبى من خلال منشآت مستقرة فلا يجوز خصم وترحيل قيمة الخسارة التى تتحقق خلال أية سنة ضريبية من ممارسة أى من هذه الأنشطة بالتطبيق لحكم المادة (٦٩) السابقة إلا بعد أن يستبعد منها قيمة ما يتحقق خلال تلك السنة الضريبية من دخل خاضع للضريبة للمنشآت المستقرة الأخرى المملوكة لذلك الشخص .

**المادة (٧١) :** لا يجوز ترحيل الخسارة بالتطبيق لحكم المادة (٦٩) من هذا القانون لمدة تجاوز خمس سنوات تبدأ من نهاية السنة الضريبية التى تحققت خلالها الخسارة .

**المادة (٧٢) :** لا يجوز خصم أو ترحيل الخسارة التى تكون قد تحققت من ممارسة نشاط معفى من الضريبة سواء بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر .

**المادة (٧٣) :** يجوز - استثناء من أحكام المادتين (٧١) و (٧٢) السابقتين - خصم وترحيل صافى الخسارة التي تتحقق خلال السنوات الخمس الأولى من فترة الإعفاء المحددة لأية مؤسسة أو شركة عمانية بمقتضى المادة (١١٨) من هذا القانون ، وعلى أن يتم الخصم والترحيل فى هذه الحالة لأى عدد من السنوات الضريبية حتى يتم تسوية صافى الخسارة بالكامل . ويكون خصم صافى الخسارة قبل أى خسارة قد تتحقق خلال السنوات الضريبية التالية .

**المادة (٧٤) :** لا يجوز خصم الخسارة فى غير الحالات المحددة على سبيل الحصر فى هذا الفرع ما لم تكن ناتجة عن تعامل أو تصرف من أى نوع ترتب عليه تحقيق دخل خاضع للضريبة خلال السنة الضريبية ذاتها التى تحققت خلالها الخسارة .

### الفرع السادس

### الأحكام الخاصة بالضريبة فى مجال

### التنقيب عن النفط

**المادة (٧٥) :** يراعى عند تحديد الضريبة عن أية سنة ضريبية لأى خاضع للضريبة يستمد الدخل الخاضع لها من بيع النفط ، أن يخصم من هذا الدخل المبالغ التى يدفعها الخاضع إلى الحكومة خلال تلك السنة مقابل ما يأتى :

- ١- الأتاوى من أى نوع عدا تلك المفروضة على النفط الخام المستخرج من عمان بالسعر الآجل .

- ٢- الضرائب - عدا ضريبة الدخل المفروضة بموجب هذا القانون ورسوم المركبات - ، وتشمل الضريبة الجمركية وأى مبلغ آخر يكون له طبيعة مماثلة يدفع للحكومة فيما يتعلق بممارسة الخاضع للضريبة لنشاط إنتاج النفط فى عمان لغرض البيع أو التعامل فى النفط المنتج .

ولا يجوز - بأى حال - خصم أى مبلغ مدفوع أكثر من مرة .

**المادة (٧٦) :** يسرى حكم المادة (٧٥) السابقة فى حالة دفع أى من المبالغ المنصوص عليها فيها من طرف ذى علاقة مع أى خاضع للضريبة يمارس نشاط التنقيب عن النفط بالشروط الآتية :

- ١- أن يكون النشاط الرئيسى لهذين الطرفين فى عمان هو إنتاج النفط أو التعامل فيه .
  - ٢- أن يكون التعامل فيما بين هذين الطرفين خلال السنة أو الفترة الضريبية قد تم فى عمان فى حدود النشاط المعتاد لكل منهما .
- ولا تخل أحكام هذه المادة بالحالات الأخرى التى تكون فيها العلاقة بين الطرفين ناشئة عن ملكية أحدهما لأسهم الآخر - بطريق مباشر أو غير مباشر - أو ملكية أسهم كل منهما معا لشخص آخر بطريق مباشر أو غير مباشر .

### الفصل الثالث

#### إستهلاك الأصول الرأسمالية

#### الفرع الأول

#### قواعد عامة

- المادة (٧٧) :** فى تطبيق أحكام هذا الفصل يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك :
- ١- أصل رأسمالى : أى مبنى، آلات، أجهزة، أو غيرها من الأصول المادية الملموسة، وكذلك الأصول المعنوية غير الملموسة التى يجوز خصم مقابل إهلاكها وفقا لأحكام هذا الفصل .
  - ٢- الآلات والأجهزة : تشمل : التجهيزات الثابتة، والتركيبات، والمركبات، والأثاث، وبرامج الحاسب الآلى، ولا تشمل السفن أو الطائرات .
  - ٣- أساس الاستهلاك : المبلغ الذى يتم تحديده وفقا لحكم المادة (٩٢) من هذا القانون بالنسبة لأية مجموعة من مجموعات الأصول المنصوص عليها فى المادة (٩٠) منه .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

٤- التصرف : التصرف فى الأصل الرأسمالى سواء بالبيع أو المقايضة ، كما يشمل ، التوقف عن إستخدام الأصل لأغراض النشاط ، أو إنتهاء الاستفاده منه ، أو تحويله ، أو الاستيلاء عليه طبقا للقانون ، أو استبعاده ، أو فقدانه ، أو هدمه ، أو هلاكه .

٥- المبانى : تشمل البناء والجسور والأرصفة بالموانئ وغيرها وحواجز المياه بالموانئ وخطوط الأنابيب والطرق وخطوط السكك الحديدية . ولا تشمل الأرض .

٦- المصروف الرأسمالى : المصروف الذى أنفقه الخاضع للضريبة لاقتناء الأصل الرأسمالى أو أية إضافات لهذا الأصل أو تحسينات يتم إجراؤها عليه .

**المادة (٧٨) :** لا تعتبر من المصروفات الرأسمالية - فى تطبيق أحكام هذا الفصل -

المصروفات التى تتحملها الحكومة أو أى شخص - بخلاف الخاضع للضريبة - بطريق مباشر أو غير مباشر .

### الفرع الثانى

### تحديد الأصول الرأسمالية

### والمصروفات الخاصة بها

**المادة (٧٩) :** تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد المنظمة لتحديد

المصروفات - سواء كانت مصروفات رأسمالية أو غيرها - التى يتم تحملها

فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية التى تبرم عقود لتأجيرها بطريق

التأجير التمويلى ، وعلى أن يراعى أن تتم معاملتها فى الحسابات وفقا

للمعاملة المقررة لهذا النوع من الأصول بمقتضى المعايير المحاسبية

الدولية .

**المادة (٨٠) :** فى حالة تجاوز المصروف الرأسمالى لأصل تم اقتناؤه بقيمة تختلف عن

أسعار السوق المفتوحة يتعين استبعاد مبلغ الزيادة فى القيمة .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**المادة (٨١) :** يتعين - فيما يتعلق بالمصروفات التي تم إنفاقها لاقتناء أى أصل رأسمالى قبل الفترة المحاسبية التي بدىء خلالها فى استخدامه فى ممارسة النشاط - الاعتماد بالقيمة السوقية للأصل فى تاريخ البدء فى استخدامه إذا كانت القيمة السوقية له فى تاريخ بدء النشاط تقل عن القيمة التي تم إنفاقها فعلا لاقتنائه .

**المادة (٨٢) :** يتعين - فى حالة استخدام أى أصل رأسمالى جزئيا لأغراض ممارسة النشاط - أن يقتصر تحديد قيمة المصروف الذى يتم إنفاقه لاقتناء الأصل على ما يقابل قيمة الجزء المستخدم فى ممارسة النشاط .

**المادة (٨٣) :** لا يجوز - عند حساب الدخل الخاضع للضريبة - إجراء أكثر من خصم مقابل الإستهلاك فى حالة استخدام الأصل الرأسمالى فى أكثر من نشاط من الأنشطة التي يمارسها الخاضع للضريبة ، أو إجراء أكثر من خصم فى حالة تعدد الأنواع الذى يجوز الخصم طبقا لها ، أو خصم المبلغ أكثر من مرة بالتطبيق لأى حكم من أحكام هذا القانون .

### الفرع الثالث

#### قواعد خصم مقابل إستهلاك المباني

#### والسفن والطائرات والأصول المعنوية غير الملموسة

**المادة (٨٤) :** لا يجوز - عند تطبيق أحكام هذا الفرع - خصم مقابل إستهلاك المصروفات الرأسمالية التي تم إنفاقها لاقتناء أى أصل يستخدم لأغراض ممارسة النشاط خلال أية فترة محاسبية ما لم يتم استخدامه لهذا الغرض بصفة مستمرة حتى نهاية تلك الفترة .

**المادة (٨٥) :** المبالغ التي يسمح بخصمها كمقابل إستهلاك المصروف الرأسمالى الذى تم إنفاقه لاقتناء الأصل تعتبر - فيما يتعلق بأى نشاط عن أية فترة محاسبية - من مصروفات ذلك النشاط خلال تلك الفترة طبقا لأحكام هذا القانون .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)



ويتم زيادة أو تخفيض المبلغ الذى يخصم كمقابل للإستهلاك - بالتطبيق لأحكام هذا الفرع - إذا كانت الفترة المحاسبية تزيد أو تقل عن سنة ، أو إذا كان النشاط لم تتم ممارسته إلا خلال جزء من تلك الفترة المحاسبية . وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع المبالغ التى يتم خصمها كمقابل للإستهلاك على قيمة المصروف الرأسمالى .

**المادة (٨٦) :** يتعين إجراء الخصم خلال أية فترة محاسبية - بالتطبيق لأحكام هذا الفرع - كمقابل لإستهلاك المصروف الرأسمالى الذى تم إنفاقه لاقتناء أى مبنى يستخدم فى ممارسة النشاط خلال تلك الفترة .

ويكون تحديد قيمة المبلغ الذى يسمح بخصمه بالنسب الآتية :

١- ٤٪ سنويا لاستهلاك المباني المشيدة من المواد المتميزة التى يصدر بتحديددها قرار من الأمين العام .

٢- ١٠٪ سنويا لاستهلاك أرصفة الموانئ وحواجز المياه بالموانئ وخطوط الأنابيب والطرق وخطوط السكك الحديدية .

٣- ١٥٪ سنويا لاستهلاك المباني المشيدة من مواد غير متميزة ، أو المباني سابقة التجهيز .

٤- ١٠٠٪ سنويا لاستهلاك المباني المستخدمة كمستشفيات أو مؤسسات تعليمية ويجوز للخاضع للضريبة فى هذه الحالة الإختيار بين تطبيق هذا البند أو أى من البندين (١) و (٣) السابقين .

**المادة (٨٧) :** تضاعف نسب الاستهلاك المنصوص عليها فى البنود (١) و (٢) و (٣) من المادة (٨٦) السابقة إذا كانت المباني تستخدم للأغراض الصناعية .

ولا يدخل فى هذه الأغراض المباني المخصصة لأغراض التخزين أو المكاتب أو سكنى العمال أو أية أغراض تجارية أخرى .

**المادة (٨٨) :** يتعين إجراء خصم خلال أية فترة محاسبية - بالتطبيق لأحكام هذا الفرع - كمقابل لإستهلاك المصروف الرأسمالى الذى تم إنفاقه لاقتناء أية سفن أو طائرات تستخدم فى ممارسة النشاط خلال تلك الفترة بنسبة ١٥ ٪ سنويا .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**المادة (٨٩) :** يتعين إجراء خصم خلال أية فترة محاسبية - بالتطبيق لأحكام هذا الفرع - كمقابل إستهلاك المصروفات الرأسمالية التي تم إنفاقها لاقتناء أية أصول معنوية غير ملموسة - فيما عدا برامج الحاسب الآلى وحقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها فى المادة (٩٠) من هذا القانون - لاستخدامها فى ممارسة النشاط خلال تلك الفترة .  
ويتم تحديد مبلغ الخصم سنويا بقسمة المصروف الرأسمالى الذى تم إنفاقه على عدد سنوات العمر الإنتاجى للأصل وفقا لتقدير الأمانة العامة .

### الفرع الرابع

#### قواعد خصم مقابل إستهلاك الآلات والأجهزة

**المادة (٩٠) :** يتم تقسيم الآلات والأجهزة إلى مجموعات وتحديد النسب المئوية للإستهلاك المقررة لها على النحو الآتى :

- ١-  $\frac{1}{3}$  ٣٣٪ سنويا للمجموعة الأولى ، وتشمل :  
الجرارات والروافع ، وغيرها من الأجهزة والآلات الثقيلة المماثلة لها سواء من حيث طبيعتها أو الاستخدام ، والحاسبات الآلية ، والمركبات وأجهزة الدفع الذاتى ، والتركيبات والتجهيزات والأثاث .  
كما تشمل برامج الحاسب الآلى وحقوق الملكية الفكرية .
- ٢- ١٠٪ سنويا للمجموعة الثانية ، وتشمل معدات الحفر .
- ٣- ١٥٪ سنويا للمجموعة الثالثة ، وتشمل أية آلات أو أجهزة أخرى غير واردة فى البندين (١) و (٢) السابقين .

**المادة (٩١) :** يتعين إجراء خصم خلال أية فترة محاسبية كمقابل إستهلاك المصروف الرأسمالى الذى تم إنفاقه لاقتناء أى من الآلات أو الأجهزة أو غيرها من الأصول الرأسمالية التى تقع ضمن أى من المجموعات الثلاث المنصوص عليها فى المادة (٩٠) السابقة - لاستخدامها فى ممارسة النشاط خلال تلك الفترة .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

المادة (٩٢) : يكون تحديد قيمة المبلغ الذى يسمح بخصمه كمقابل للإستهلاك فيما يتعلق بأى من مجموعات الأصول عن أية فترة محاسبية بتطبيق النسبة المئوية المنصوص عليها فى المادة (٩٠) من هذا القانون على أساس الإستهلاك لمجموعة الأصول .

ويتم تحديد أساس الإستهلاك - فى تطبيق أحكام هذا الفرع - عن أية فترة محاسبية لأية مجموعة من الأصول بمقدار الزيادة فى المبلغ الناتج عن تطبيق البند (١) من هذه المادة بعد أن يخصم منه القيمة الناتجة عن تطبيق البند (٢) منها ، وفقا لما يأتى :

١- أساس الإستهلاك للمجموعة عن الفترة المحاسبية التى تسبق مباشرة تلك الفترة المحاسبية بعد أن يستبعد منه ما سبق خصمه كمقابل لإستهلاك المجموعة عن الفترة المحاسبية التى تسبق مباشرة تلك الفترة المحاسبية ، وعلى أن يضاف إلى أساس الاستهلاك إجمالى المصروفات الرأسمالية التى تم إنفاقها لاقتناء أية آلات أو أجهزة أو غيرها من الأصول التى تقع ضمن ذات المجموعة خلال تلك الفترة المحاسبية .

٢- القيمة المتصرف بها لجميع الأصول الرأسمالية التى تقع ضمن هذه المجموعة والتى تم التصرف فيها خلال هذه الفترة المحاسبية .

ولأغراض تحديد أساس الإستهلاك عن الفترة المحاسبية التى تسبق السنة الضريبية الأولى التى تطبق فيها أحكام هذا القانون ، فإن تكلفة الأصول بالمجموعة عند بداية تلك الفترة بعد استبعاد قيمة ما سبق خصمه - بالتطبيق لأحكام الجدول الأول الملحق بقانون ضريبة الدخل على الشركات - كمقابل لإستهلاك هذه الأصول فى السنوات الضريبية

السابقة على السنة الضريبية الأولى ، تعتبر بمثابة المصروفات  
الرأسمالية التي تم إنفاقها لإقتناء هذه الأصول خلال تلك الفترة  
المحاسبية .

**المادة (٩٣) :** يتم السماح بخصم مقابل الاستهلاك فيما يتعلق بمجموعة الأصول عن  
أية فترة محاسبية إذا كانت هذه الفترة لا تعتبر الفترة التي توقف  
خلالها ممارسة النشاط أو التي لم يتبق - في نهايتها - أى أصل من  
أصول المجموعة .

ويراعى زيادة أو تخفيض مبلغ الخصم إذا كانت الفترة المحاسبية تزيد  
أو تقل عن سنة أو إذا كان النشاط لم يمارس إلا خلال جزء من الفترة  
المحاسبية .

**المادة (٩٤) :** يتعين - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة لأية فترة محاسبية -  
مراعاة الآتى :

١- إذا كانت الفترة المحاسبية تعتبر الفترة التي توقف خلالها ممارسة  
النشاط أو التي لم يتبق - في نهايتها - أى من أصول المجموعة وكان  
المبلغ المشار إليه فى البند (١) من المادة (٩٢) من هذا القانون يزيد  
على المبلغ المشار إليه فى البند (٢) من تلك المادة يكون مبلغ الزيادة  
هو التصحيح بالخصم لهذه الفترة ، ويكون أساس الإستهلاك لتلك  
المجموعة من الأصول خلال هذه الفترة المحاسبية بدون قيمة .

٢- إذا كان المبلغ المشار إليه فى البند (٢) من المادة (٩٢) من هذا القانون  
يزيد على المبلغ المشار إليه فى البند (١) من تلك المادة يكون مبلغ  
الزيادة هو التصحيح بالإضافة لهذه الفترة . ويكون أساس الإستهلاك  
لتلك المجموعة من الأصول خلال هذه الفترة بدون قيمة .

## الفرع الخامس الأحكام الخاصة بنقل ملكية الأصول تبعا لتحويل النشاط

**المادة (٩٥) :** تطبق أحكام هذا الفرع على الحالات التي يتم فيها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تحويل نشاط مؤسسة إلى شركة عمانية مقابل أسهم يحصل عليها مالك المؤسسة من هذه الشركة وتنقل إلى الشركة - تبعا لذلك - ملكية أى أصل رأسمالى مستخدم فى ممارسة نشاط المؤسسة والذي سبق خضوعه لأحكام الإستهلاك .

ويتعين - لتطبيق أحكام هذه المادة - أن تكون جميع الأصول التى تقع ضمن أى من مجموعات الأصول قد نقلت ملكيتها بالكامل إلى الشركة .  
**المادة (٩٦) :** يكون لكل من المؤسسة - بصفتها المحولة للأصل الرأسمالى - والشركة - بصفتها المحول إليها - حق اختيار تطبيق أحكام هذا الفرع بالنسبة للأصل أو لمجموعة الأصول أو الأحكام الأخرى لهذا القانون .  
ويتعين لممارسة حق الاختيار المنصوص عليه فى هذا الفرع توجيه إخطار قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة الضريبية التى تم فيها التحويل وقبل تصرف مالك المؤسسة فى أى من الأسهم التى آلت إليه وفقا لحكم المادة (٩٥) السابقة ولا يجوز الرجوع فى حق الاختيار .

**المادة (٩٧) :** فى حالة إختيار تطبيق أحكام هذا الفرع لا يعتبر تحويل الأصل بمثابة تصرف مما هو منصوص عليه فى هذا الفصل ، وإنما يتم معاملة مقابل الإستهلاك أو التصحيح بالخصم أو الإضافة بافتراض أن الشركة المحول إليها هى التى تمارس النشاط .  
ويتعين إجراء التسوية اللازمة سواء باتخاذ إجراءات ربط الضريبة على المؤسسة أو الشركة أو الإعفاء من الضريبة أو ردها أو غير ذلك من الإجراءات اللازمة للتسوية .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**الفرع السادس**  
**الأحكام الخاصة بالتصرف**  
**فى الأصول الرأسمالية**

**المادة ( ٩٨ ) :** تطبق أحكام هذا الفرع على حالات التصرف بالبيع فى أصل رأسمالى سبق خضوعه للأحكام المنصوص عليها فى هذا الفصل ، أو فى حالة تلفه ، إذا كان التصرف أو التلف شاملا لأية أصول أخرى ، وبشرط :  
١- أن يكون ثمن البيع أو قيمة التعويض متعلقة بالأصول المباعة أو التالفة .

٢- أن يكون الثمن قد تم تحديده وفقا لعقد أو ترتيبات متفق عليها بين الأطراف وتم توزيعه بين الأصول المباعة فى ذات الوقت بين البائع والمشتري ذاته وسواء وفقا لذات العقد أو لعقود أخرى منفصلة أو تعويضات تأمين مماثلة تم توزيعها بين المؤمن وشركة التأمين .

**المادة ( ٩٩ ) :** يراعى فى الحالة المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٩٨) السابقة ما يأتى :

١- للأمانة العامة إقرار الاتفاق فيما بين الأطراف المالك السابق والحالى أو بين المالك السابق والمؤمن لديه حول توزيع المبلغ المشار إليه فى ذلك البند فيما بين عناصر الأصول المختلفة .

٢- يجوز للأمانة العامة فى حالة عدم إقرار الاتفاق - بالتطبيق لحكم البند السابق - إجراء توزيع المبلغ المشار إليه فى البند (١) من المادة (٩٨) السابقة فيما بين عناصر الأصول المختلفة .

**المادة ( ١٠٠ ) :** يجوز للأمانة العامة فى الحالة المنصوص عليها فى البند (٢) من المادة (٩٨) من هذا القانون إجراء ما يأتى :

١- إقرار الاتفاق فيما بين الأطراف حول توزيع ثمن البيع أو مبلغ التأمين بين عناصر الأصول المختلفة .

٢- إذا تبين للأمانة العامة أن الاتفاق الذى تم بين الأطراف من شأنه تحقيق معاملة ضريبية غير عادلة لأى منهم ، تتولى الأمانة العامة توزيع ثمن البيع أو مبلغ التأمين بين العناصر المختلفة للأصول حسبما تراه يمثل القيمة الحقيقية لهذه العناصر .

**المادة (١٠١) :** يعتد - لأغراض تطبيق هذا القانون - بالقيمة التى يتم تحديدها لأى أصل رأسمالى وفقا لأحكام هذا الفرع على كل من المالك السابق والحالى .

وفى جميع الأحوال يتعين على الأمانة العامة إخطار الأشخاص المعنيين بأى توزيع يتم إقراره بالتطبيق لأحكام هذا الفرع .

**المادة (١٠٢) :** يجب - عند خصم مقابل الإستهلاك - بالتطبيق لأحكام هذا الفصل - فيما يتعلق بالمصروفات الرأسمالية التى تم إنفاقها لاقتناء الأصل إتباع الأحكام المنصوص عليها فى هذا الفرع فى حالة التصرف فى الأصول المشار إليها .

**المادة (١٠٣) :** فى حالة انتقال ملكية الأصل الرأسمالى بالبيع ، يعتد فى تحديد البيع بتاريخ إتمام إجراءات نقل الملكية أو تاريخ تسليم الأصل المبيع أيهما أسبق . ويتم تحديد القيمة المتصرف بها للأصل المبيع على النحو الآتى :

١- فى حالة بيع الأصل بقيمة تقل عن القيمة التى يمكن الحصول عليها فى حالة البيع فى السوق المفتوحة ولم يكن للمشتري الحق فى خصم مقابل الاستهلاك - وفقا لأحكام هذا الفصل - على المصروفات الرأسمالية للأصل المبيع : تحدد القيمة المتصرف بها لذلك الأصل على أساس قيمة البيع فى السوق المفتوحة .

٢- فى حالة بيع الأصل فى غير الحالات المنصوص عليها فى البند (١) السابق : تحدد القيمة المتصرف بها لذلك الأصل على أساس مجموع ما يأتى :

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

أ - صافى القيمة المحصلة من البيع .

ب - أية مبالغ يتم الحصول عليها بمقتضى وثيقة تأمين أبرمت من

شأنها التأثير على القيمة الممكن الحصول عليها .

ج - أية مبالغ رأسمالية أخرى تم الحصول عليها كتعويض أيا كانت

طبيعتها .

**المادة (١٠٤) :** تحدد القيمة المتصرف بها فى حالة الإستغناء عن الأصل الرأسمالى

أو هلاكه على أساس مجموع ما يأتى :

١- أية مبالغ يتم الحصول عليها بمقتضى وثيقة تأمين أبرمت ضد

مخاطر هلاك الأصل أو التوقف عن استخدامه .

٢- صافى القيمة المحصلة من الجزء المتبقى من الأصل .

٣- أية مبالغ رأسمالية أخرى يتم الحصول عليها كتعويض أيا كانت

طبيعتها .

**المادة (١٠٥) :** تحدد القيمة المتصرف بها فى حالة فقد حيازة الأصل الرأسمالى

بصفة دائمة فى غير الحالات المنصوص عليها بالمادة (١٠٤) السابقة

على أساس مجموع ما يأتى :

١- أية مبالغ يتم الحصول عليها بمقتضى وثيقة تأمين أبرمت ضد

مخاطر فقد حيازة الأصل بصفة دائمة .

٢- أية مبالغ رأسمالية أخرى يتم الحصول عليها كتعويض أيا كانت

طبيعتها .

**المادة (١٠٦) :** يكون تحديد القيمة المتصرف بها فى حالة منح حق إستخدام برامج

الحاسب الآلى أو التعامل فيها على النحو الآتى :

١- فى حالة منح الحق فى إستخدام برامج الحاسب الآلى أو التعامل

فيها بدون مقابل مادى : تحدد القيمة على أساس المقابل المالى

الممكن الحصول عليه فى حالة منح الحق فى سوق مفتوحة .



٢- فى حالة منح الحق فى إستخدام برامج الحاسب الآلى أو التعامل فيها بمقابل ماذى يقل عن المقابل الممكن تحديده فى حالة منح الحق فى سوق مفتوحة ولم يكن للمانح الحق فى خصم مقابل الإستهلاك - وفقا لأحكام هذا الفصل - على المصروف الرأسمالى الذى أنفقه فى تملك الحق : تحدد القيمة على أساس المقابل المالى الممكن الحصول عليه فى السوق المفتوحة .

٣- فى حالة منح الحق فى إستخدام برامج الحاسب الآلى فى غير الحالات المنصوص عليها فى البندين (١) و (٢) السابقين تحدد القيمة وفقا لأحكام المادة (١٠٣) ( البند ٢ ) من هذا القانون .

**المادة (١٠٧) :** يكون تحديد القيمة المتصرف بها للأصل الرأسمالى فى الحالات الأخرى على أساس القيمة التى يمكن الحصول عليها فى حالة التصرف بالبيع فى سوق مفتوحة فى تاريخ التصرف ، وتشمل هذه الحالات ما يأتى :

١- التوقف عن استخدام الأصل - بصفة كلية أو جزئية - لأغراض ممارسة النشاط .

٢- التوقف عن ممارسة النشاط بصفة نهائية .

٣- صيرورة الشخص غير خاضع للضريبة فى عمان فيما يتعلق بالنشاط المستخدم فيه الأصل الرأسمالى .

### الفرع السابع

**إجراء التصحيح بالخصم أوالإضافة بالنسبة**

**للمبانى والسفن والطائرات والأصول المعنوية غير**

**الملموسة فى حالة التصرف فيها**

**المادة (١٠٨) :** فى حالة التصرف فى أى أصل رأسمالى - لا يقع ضمن مجموعة الأصول المنصوص عليها فى المادة (٩٠) من هذا القانون - تم استهلاكه

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو الجدول الأول الملحق بقانون ضريبة الدخل على الشركات خلال أية فترة محاسبية يراعى إجراء التصحيح بالخصم أو الإضافة وفقا لأحكام هذا الفرع .

**المادة (١٠٩) :** صافى قيمة الأصل الرأسمالى لأية فترة محاسبية : تعنى - لأغراض تطبيق أحكام هذا الفرع - بالنسبة لأى أصل رأسمالى لا يقع ضمن مجموعة الأصول المنصوص عليها فى المادة (٩٠) من هذا القانون استخدم فى ممارسة النشاط ، قيمة المصروف الرأسمالى الذى أنفقه الخاضع للضريبة - الذى يمارس النشاط - لاقتناء الأصل بعد أن يخصم منها مجموع المبالغ المسموح بخصمها مقابل الإستهلاك طبقا لأحكام هذا الفصل أو الجدول الأول الملحق بقانون ضريبة الدخل على الشركات بالنسبة لذلك الأصل الرأسمالى فى الفترات المحاسبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

**المادة (١١٠) :** إذا تم التصرف فى أى أصل رأسمالى - لا يقع ضمن مجموعة الأصول المنصوص عليها بالمادة (٩٠) من هذا القانون - خلال أية فترة محاسبية ، وكانت القيمة المتصرف بها للأصل كما تم تحديدها وفقا لأحكام هذا القانون تقل عن صافى قيمة الأصل لتلك الفترة ، يعتبر الفرق فيما بين المبلغين بمثابة تصحيح بالخصم لهذه الفترة .

**المادة (١١١) :** إذا تم التصرف فى أى أصل رأسمالى - لا يقع ضمن مجموعة الأصول المشار إليها فى المادة (٩٠) من هذا القانون - خلال أية فترة محاسبية ، وكانت القيمة المتصرف بها لهذا الأصل كما تم تحديدها وفقا لأحكام هذا القانون تزيد على صافى قيمة الأصل لتلك الفترة ، يعتبر الفرق فيما بين المبلغين بمثابة تصحيح بالإضافة لهذه الفترة .

## الفصل الرابع

### معدلات الضريبة

المادة (١١٢) : يكون حساب الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة للدخل الخاضع للضريبة لأية مؤسسة أو شركة عمانية أو منشأة مستقرة عن أية سنة ضريبية بتطبيق المعدلات على النحو الآتى :

- ١ - الثلاثون ألف ريال عمانى الأولى لا شىء
- ٢ - ما يجاوز ذلك ١٢٪

المادة (١١٣) : يكون معدل الضريبة المنصوص عليها فى المادة (٥٢) من هذا القانون بواقع ١٠ ٪ من إجمالى المبلغ .

المادة (١١٤) : يكون معدل الضريبة على الخاضعين للضريبة فى مجال التنقيب عن النفط بواقع ٥٥ ٪ من الدخل الخاضع للضريبة فيما يتعلق بأى دخل يكون قد تحقق من بيع النفط .

## الفصل الخامس

### الإعفاء من الضريبة

#### الفرع الأول

#### الإعفاء المقرر لأنواع معينة من الدخل

المادة (١١٥) : يعفى من الضريبة - عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية - ما يأتى :

١- توزيعات الأرباح التى تحصل عليها المؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة عما تملكه من أسهم أو حصص أو مساهمة فى رأس مال أية شركة عمانية .

٢- الأرباح أو المكاسب من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق مسقط للأوراق المالية .

## الفرع الثاني

### الأنشطة التي تعفى من الضريبة

المادة (١١٦) : ١- يعفى من الضريبة الدخل الذى يتحقق لأية مؤسسة يملكها شخص طبيعى عمانى أو شركة عمانية من ممارسة نشاطها فى مجال النقل البحرى .

٢- يعفى من الضريبة الدخل الذى يتحقق لأى شخص - بخلاف ما ورد فى البند السابق - من ممارسة نشاطه فى مجال النقل البحرى أو الجوى بشرط المعاملة بالمثل فى الدولة التى تأسس فيها الشخص المعنوى ، أو فى الدولة التى تتم فيها الإدارة والرقابة الفعلية على الشخص ، أو فى الدولة التى يحمل الشخص الطبيعى جنسيتها .

المادة (١١٧) : يعفى من الضريبة الدخل الذى تحققه صناديق الاستثمار التى تنشأ فى عمان وفقا لقانون سوق رأس المال المشار إليه ، أو الصناديق التى تنشأ فى الخارج للتعامل فى الأوراق المالية العمانية المقيدة فى سوق مسقط للأوراق المالية .

المادة (١١٨) : يعفى من الضريبة الدخل الذى تحققه المؤسسة أو الشركة العمانية من مباشرة نشاطها الرئيسى فى أى من المجالات الآتية فيما عدا عقود الإدارة ومقاولات تنفيذ المشروعات :

١- الصناعة وفقا لقانون ( نظام ) التنظيم الصناعى الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشار إليه .

٢- التعدين وفقا لقانون التعدين المشار إليه .

٣- تصدير المنتجات المصنعة أو المعالجة محليا .

٤- تشغيل الفنادق والقرى السياحية .

٥- إنتاج المزارع ومعالجة منتجاتها بما فى ذلك الحيوانات ومعالجة أو تصنيع المنتجات الحيوانية والصناعات الزراعية .

٦- صيد الأسماك وتصنيعها واستزراعها وتربيتها .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

٧- التعليم الجامعى أو الكليات أو المعاهد العليا أو المدارس الخاصة  
أو رياض الأطفال أو كليات ومعاهد التدريب .

٨- الرعاية الطبية بإنشاء المستشفيات الخاصة .

ويكون الإغفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ البدء فى الإنتاج أو مزاولة النشاط - بحسب الأحوال - يجوز تجديدها فى حالة الضرورة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وعلى أن يصدر بالتجديد قرار من الوزير وفقا للضوابط التى يقرها مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة .

المادة (١١٩) : لا يجوز تطبيق أى من الاعفاءات المنصوص عليها فى هذا الفرع إلا بقرار يصدر من الوزير ، ووفقا للشروط والضوابط وبعد إتباع الاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

## الباب الرابع

### تجنب الازدواج الضريبى

#### الفصل الأول

#### تجنب الازدواج الضريبى الدولى

المادة (١٢٠) : يجوز للحكومة إبرام اتفاقيات مع حكومة أى من الدول الأخرى بهدف تجنب الازدواج الضريبى فيما يتعلق بالدخل .

المادة (١٢١) : يراعى - فى تطبيق أحكام أية اتفاقية دولية لتجنب الازدواج الضريبى - خصم الضريبة الأجنبية المدفوعة فيما يتعلق بالدخل الذى فرضت عليه الضريبة فى الدولة المبرم معها الاتفاقية من الضريبة المستحقة عن الدخل الخاضع للضريبة فى عمان للسنة الضريبية التى يمثل الدخل الذى فرضت عليه الضريبة فى تلك الدولة الأخرى جزء منها .

المادة (١٢٢) : يراعى أن لا يزيد المبلغ الذى يسمح بخصمه مقابل الضريبة الأجنبية عن أية سنة ضريبية على الفرق فيما بين مبلغ الضريبة الذى يمكن أن يفرض - قبل الخصم - على الدخل الخاضع للضريبة لهذه السنة

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

وبين مبلغ الضريبة الذى يفرض على ذلك الدخل بعد استبعاد الدخل الذى سمح بالخصم منه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد إجمالى المبلغ الذى يسمح بخصمه عن أية سنة ضريبية - مقابل الضريبة الأجنبية - بالتطبيق لأحكام هذا الفصل على الضريبة المستحقة عن تلك السنة .

**المادة (١٢٣) :** يجب - عند حساب الدخل الذى يسمح بخصم الضريبة الأجنبية المتعلقة به - إتباع القواعد المقررة لتحديد الدخل الخاضع للضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون .

**المادة (١٢٤) :** يجوز لأية مؤسسة أو شركة عمانية سددت ضريبة أجنبية على جزء من الدخل الذى أستحق من مصادر خارج عمان وكان هذا الجزء يخضع أيضاً للضريبة فيها ، أن تطلب من الأمانة العامة خصم تلك الضريبة من الضريبة المستحقة على دخلها فى عمان للسنة الضريبية التى يعتبر الدخل الذى فرضت عليه الضريبة الأجنبية جزء منها ، وعلى أن تتقدم بالطلب خلال سنتين من تاريخ إنتهاء السنة الضريبية التى دفعت عنها الضريبة الأجنبية .

وتطبق - عند حساب المبلغ الذى يخصم بالتطبيق لأحكام هذه المادة - قواعد الخصم المقررة طبقاً لأحكام المادتين (١٢١) و (١٢٢) من هذا القانون .

ويكون للأمانة العامة خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً الأوراق المطلوبة الموافقة على الخصم .

ويعتبر إنقضاء هذه المدة بدون صدور قرار بمثابة رفض ضمنى للطلب ، ويجوز المنازعة فى قرار الرفض - الصريح أو الضمنى - طبقاً لأحكام هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذه المادة فى الحالات التى تطبق فيها إتفاقيات دولية لتجنب الإزدواج الضريبى .

## الفصل الثانى

### تجنب الضريبة بين أشخاص أو بإبرام تصرفات

#### الفرع الأول

#### حالات التجنب بين أشخاص ذوى علاقة

المادة (١٢٥) : تطبيق أحكام هذا الفرع إذا ما تبين عند حساب الدخل الخاضع للضريبة

لأى شخص عن أية سنة ضريبية أن ثمة تعاملات أجراها هذا الشخص

- بطريق مباشر أو غير مباشر - مع شخص آخر يرتبط به بعلاقة .

ويكون التعامل بين هذين الشخصين بالطريق غير المباشر إذا كان ثمة

تعاملات مرتبطة وكان هذان الشخصان من طرفى تعامل أو أكثر منها

وبصرف النظر عما إذا كان كلاهما طرفا فى تعامل واحد أو لم يكونا

طرفا فى هذا التعامل .

ويكون كلا الشخصين مرتبطين بعلاقة إذا كان لأحدهما سيطرة على

الآخر أو كان للغير سيطرة عليهما تطبيقا لحكم المادتين (١٣٢) و (١٣٣)

من هذا القانون ، أو كان أحدهما من ذوى القربى للآخر حتى الدرجة

الثالثة - سواء كانت قرابة مباشرة أو غير مباشرة - ، أو كان بينهما

صلة المصاهرة .

المادة (١٢٦) : لا يجوز عند حساب الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذى أجرى

التعامل وفقا لحكم المادة (١٢٥) السابقة الاعتماد بآثار التعامل الذى

تم فعلا وفقا للشروط المتفق عليها بين الشخصين إذا ما كان من شأنها

تحديد الدخل الخاضع للضريبة لذلك الشخص بمبلغ أقل أو تحديد

الخسارة الجائز خصمها وترحيلها بمبلغ أكبر ، وإنما يتعين الاعتماد

بالآثار التى يرتبها ذلك التعامل بافتراض أن شروطه حددت بين

شخصين مستقل أحدهما عن الآخر .

**المادة (١٢٧) :** فى حالة تطبيق حكم المادة (١٢٦) السابقة عند حساب الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذى أجرى التعامل عن سنة ضريبية معينة ، يجوز للأمانة العامة حساب الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذى تم التعامل معه - بالنسبة للتعامل الذى طبق فى شأنه حكم المادة (١٢٦) السابقة - وفقا للأسس التى اتبعت بالتطبيق لأحكام تلك المادة .

**المادة (١٢٨) :** لا يجوز تطبيق المادة (١٢٧) السابقة إلا بناء على طلب كتابى يقدم للأمانة العامة من الشخص الذى تم التعامل معه وذلك خلال فترة لا تتجاوز اثنى عشر شهرا من تاريخ إجراء الربط على الشخص الذى أجرى التعامل بالتطبيق لحكم المادة (١٢٦) من هذا القانون .

### الفرع الثانى

#### حالات التجنب بإبرام التصرفات

**المادة (١٢٩) :** تطبيق أحكام هذا الفرع إذا ما ثبت للأمانة العامة أن الهدف الرئيسى لأى تعامل تم - سواء قبل أو بعد تاريخ العمل بهذا القانون - كان تجنب الخضوع - كليا أو جزئيا - للضريبة المستحقة والواجبة السداد عن أية سنة ضريبية .

ويحقق التعامل ذلك الهدف إذا كان التجنب - الكلى أو الجزئى - ناتجا من اجتماع آثار إجراء تعاملين أو أكثر أو من اجتماع آثار إجراء تعامل واحد أو أكثر مع حل الشركة .

**المادة (١٣٠) :** لا يخضع لأحكام هذا الفرع أى تعامل يكون هدفه الرئيسى تأسيس شركة لغرض ممارسة نشاط كان يمارسه شخص طبيعى .

**المادة (١٣١) :** تقوم الأمانة العامة فى حالة تحقق أحكام المادة (١٢٩) من هذا القانون بإجراء تسوية وفقا لما يأتى :

- ١ - إجراء ربط بمقدار ما تم تجنبيه من مبلغ الضريبة - كليا أو جزئيا - .
- ٢ - إلغاء أى قرار سبق صدوره برد الضريبة .
- ٣ - المطالبة باسترداد ضريبة سبق ردها خلال المدة التى تحددها الأمانة العامة .

ويجوز المنازعة فى القرار الصادر بذلك طبقا لأحكام هذا القانون .



## الفرع الثالث

### السيطرة على الشركة

المادة (١٣٢) : ١ - يكون للشخص - لأغراض تطبيق هذا القانون - سيطرة على شركة

إذا كان له الحق - بطريق مباشر أو غير مباشر - فى التحكم فى

نشاطها وأمورها التجارية ، وبصفة خاصة فى الحالات الآتية :

أ - إذا كان الشخص مالكا لأكبر حصة فى رأس مال الشركة أو فى

رأس مالها المصدر أو فى حقوق التصويت فيها .

ب - إذا كانت ملكية الشخص للحصة فى رأس المال المصدر للشركة

تخوله الحق فى الحصول على أكبر نصيب من المبلغ الموزع

فى حالة توزيع الدخل الكلى للشركة على المشاركين .

ج - إذا كانت ملكية الشخص لتلك الحقوق تخوله الحق فى الحصول

على أكبر نصيب من أصول الشركة التى تكون قابلة للتوزيع

على المشاركين فى حالة حل الشركة أو إنهائها .

٢ - يعامل - لأغراض تطبيق هذا الفرع - أى شخص يخول فى المستقبل

أى حق أو مصلحة أو سلطة من أى نوع - على أساس اكتسابه هذا

الحق أو تلك المصلحة أو السلطة .

المادة (١٣٣) : يكون للشخص - لأغراض تطبيق أحكام هذا الفرع - حقوقا أو سلطات

فى الحالات الآتية :

١ - إذا كانت تلك الحقوق أو السلطات مقررة لشخص آخر بصفته نائبا

عن ذلك الشخص .

٢ - إذا كانت تلك الحقوق أو السلطات لازمة لكى يمارسها شخص آخر

تحت إشراف ذلك الشخص .

٣ - إذا كان يسيطر على شركة بمفرده أو مع شريك أو أكثر من ذوى

قرباه حتى الدرجة الثالثة - سواء كانت قرابة مباشرة أو غير

مباشرة - ، أو كان بينهما صلة المصاهرة .

**الباب الخامس**  
**ربط وتحصيل الضريبة**  
**الفصل الأول**  
**الإقرار**  
**الفرع الأول**  
**قواعد عامة**

**المادة (١٣٤) :** يكون تقديم الإقرار المبدئى والنهائى عن أية سنة ضريبية وفقا للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتقدم الإقرارات إلى الأمانة العامة على النماذج التى تعدها لهذا الغرض .

ويجب أن يتضمن الإقرار - بصفة أساسية - مقدار الدخل الخاضع للضريبة عن السنة الضريبية المقدم عنها الإقرار ، ومبلغ الضريبة المستحقة من واقعه والواجبة السداد عن هذه السنة .

**المادة (١٣٥) :** يلتزم الخاضع للضريبة بتقديم إقرار الدخل عن أية سنة ضريبية فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة عن أية فترة محاسبية تنتهى خلال السنة الضريبية التى يقدم عنها الإقرار .

ويستثنى من حكم هذه المادة المؤسسات أو الشركات العمانية التى يتوافر فى شأنها الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال المقيد فى السجل التجارى ، أو الدخل الاجمالى ، أو متوسط عدد العاملين لدى المؤسسة أو الشركة ، وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية للقانون .

**المادة (١٣٦) :** يجب - فى حالة ممارسة شخص أجنبى لنشاط أو أكثر فى عمان من خلال أكثر من منشأة مستقرة واحدة - أن يشمل الإقرار المقدم من هذا الشخص جميع المنشآت المستقرة المشار إليها ، ويتم تحديد مقدار الضريبة المستحقة على أساس مجموع الدخل الخاضع للضريبة لجميع هذه المنشآت .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**المادة (١٣٧) :** فى حالة توقف المؤسسة أو المنشأة المستقرة عن ممارسة النشاط خلال أية سنة ضريبية تلتزم بإخطار الأمانة العامة بذلك خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ التوقف .  
ويجب عليها تقديم الإقرار عن تلك السنة فى الميعاد الذى تحدده الأمانة العامة فى الإخطار الموجه إلى هذه المؤسسة أو المنشأة المستقرة .  
وتكون الضريبة المستحقة من واقع هذا الإقرار واجبة السداد فى التاريخ المشار إليه .

### الفرع الثانى

#### الإقرار المبدئى

**المادة (١٣٨) :** يكون إعداد الإقرار المبدئى وفقا للبيانات المتاحة فى تاريخ إعداده وفى حالة عدم وجود بيانات يتم تقدير الدخل الخاضع للضريبة تقديرا مقبولا وتحسب الضريبة المستحقة من واقع الإقرار فى ضوء تلك البيانات أو هذا التقدير .

**المادة (١٣٩) :** يتعين تقديم الإقرار المبدئى عن أية سنة ضريبية قبل انقضاء ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ انتهاء تلك السنة أو من تاريخ انتهاء الفترة المحاسبية المعد عنها الإقرار أو الفترة المحاسبية الأخيرة - فى حالة تعدد الفترات المحاسبية - أى التاريخين أسبق .

### الفرع الثالث

#### الإقرار النهائى

**المادة (١٤٠) :** يتعين تقديم الإقرار النهائى عن أية سنة ضريبية قبل انقضاء ستة أشهر تبدأ من تاريخ انتهاء تلك السنة أو من تاريخ انتهاء الفترة المحاسبية المعد عنها الإقرار أو الفترة المحاسبية الأخيرة - فى حالة تعدد الفترات المحاسبية - أى التاريخين أسبق .

**المادة (١٤١) :** يجب على الخاضع للضريبة أن يرفق بالإقرار النهائي المعد عن أية سنة ضريبية الحسابات الخاصة به عن الفترة أو الفترات المحاسبية التي تنتهي في تلك السنة الضريبية .

ويقصد بالحسابات - في تطبيق حكم هذه المادة - القوائم المالية وبصفة خاصة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات والبيانات والجداول الملحق بها أو المتممة لها ويجب أن تكون هذه الحسابات مدققة من قبل مراقب حسابات مرخص له قانونا بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في عمان .

**المادة (١٤٢) :** يجوز إعفاء المؤسسة أو الشركة العمانية من تقديم الحسابات إذا توافر في شأنها الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال المقيد في السجل التجارى ، أو الدخل الاجمالى ، أو متوسط عدد العاملين لديها ، وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية للقانون .

## الفصل الثانى

### ربط الضريبة

**المادة (١٤٣) :** تتولى الأمانة العامة إجراء الربط عن أية سنة ضريبية على أى خاضع للضريبة ملزم بتقديم الإقرار طبقا لأحكام هذا القانون .

كما تتولى الأمانة العامة إجراء الربط فى الحالات التى يتقدم فيها أى خاضع للضريبة بطلب لإجراء الربط ، وعلى أن يتم تقديم الطلب - فى هذه الحالة - خلال ثلاث سنوات من تاريخ تقديم الإقرار النهائى المقدم عن السنة الضريبية المطلوب إجراء الربط عنها .

وفى جميع الأحوال إذا لم يتم إجراء الربط خلال المدة المحددة فى الفقرة الأولى من المادة (١٤٩) من هذا القانون ، يعتبر الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة الواردة بالإقرار النهائى بمثابة ربط فى تطبيق أحكام هذا القانون ، ودون إخلال بحكم المادة (١٤٨) والفقرتين الثانية والثالثة من المادة (١٤٩) من هذا القانون .

**المادة (١٤٤) :** تتولى الأمانة العامة إجراء الربط فيما يتعلق بالضريبة المنصوص عليها فى المادة (٥٢) من هذا القانون إذا كانت مستحقة الأداء ولم تسدد فى الموعد المحدد بالمادة (٥٣) من هذا القانون .

كما تتولى الأمانة العامة إجراء الربط فى الحالات التى يتم فيها التقدم بطلب لإجراء الربط عليها .

ويتم الربط بإسم الشخص الذى سدد المبلغ ، مع تحديد الشخص المستحق للمبلغ الذى تخصم منه الضريبة .

**المادة (١٤٥) :** يجب فى حالة ممارسة الشخص لنشاط أو أكثر من خلال أكثر من منشأة مستقرة الربط على مجموع الدخل الخاضع للضريبة لتلك المنشآت المستقرة .

**المادة (١٤٦) :** يجب أن يتم الربط بإخطار كتابى يتضمن ما يأتى :

١ - تاريخ الربط .

٢ - السنة الضريبية المعد عنها الربط ، مبلغ الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة بالتطبيق لحكم المادة (١٤٣) من هذا القانون .

٣ - المبالغ المدفوعة التى تفرض عليها الضريبة بالتطبيق لحكم المادة (٥٢) من هذا القانون .

٤ - قيمة الضريبة المستحقة والتاريخ الواجب سدادها فيه .

٥ - أية بيانات أخرى تحددها الأمانة العامة .

**المادة (١٤٧) :** تتولى الأمانة العامة إجراء الربط تنفيذاً لأى قرار أو حكم قضائى صادر بالفصل فى المنازعة الضريبية .

**المادة (١٤٨) :** تقوم الأمانة العامة بتصحيح أو تعديل الربط أو بإجراء ربط إضافى

إذا انطوى الربط الأسمى على خطأ أو إغفال أو إتضح عدم كفايته وذلك

خلال خمس سنوات من تاريخ إجرائه ، ودون إخلال بأى قرار أو حكم

قضائى نهائى صادر بالفصل فى منازعة ضريبية عن السنة الضريبية

التي تم إجراء الربط عليها .

**المادة (١٤٩) :** لايجوز إجراء ربط عن أية سنة ضريبية بعد انقضاء خمس سنوات من نهاية السنة الضريبية التي قدم خلالها الإقرار النهائي عن تلك السنة الضريبية .

ويكون إجراء الربط - فى حالة عدم تقديم الإقرار النهائي - خلال عشر سنوات من نهاية السنة الضريبية الواجب تقديم الإقرار عنها . وفى حالات الغش أو استخدام الوسائل الإحتيالية يمتد الميعاد إلى عشر سنوات .

### الفصل الثالث

### تحصيل واسترداد الضريبة

#### الفرع الأول

#### سداد الضريبة المستحقة

**المادة (١٥٠) :** الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المبدئى تكون واجبة السداد فى الموعد المحدد لتقديم هذا الإقرار .

والضريبة المستحقة من واقع الإقرار النهائي تكون واجبة السداد - بعد أن يخضم منها الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المبدئى - فى الموعد المحدد لتقديم الإقرار النهائي .

**المادة (١٥١) :** لا تكون الضريبة المستحقة التي يتم ربطها عن أية سنة ضريبية واجبة السداد عن هذه السنة إلا بالقدر الذى يجاوز الضريبة المستحقة من واقع الإقرار النهائي المقدم عن تلك السنة .

وتكون الضريبة واجبة السداد فى التاريخ المحدد وفقا للمادة (١٤٦) ( بند ٤ ) من هذا القانون .

**المادة (١٥٢) :** يلتزم مالك المؤسسة أو مالك المنشأة المستقرة أو الشركة العمانية بسداد الضريبة إلى الأمانة العامة فى الموعد المحدد .

ويكون الشركاء فى شركة المحاصة مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن سداد الضريبة المستحقة .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**المادة (١٥٣) :** مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٥٦) من هذا القانون يجوز سداد الضريبة المستحقة والواجبة السداد على أقساط وفقا للشروط والقواعد والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون ، على أن يكون للأمين العام - دون غيره - الاستثناء من هذه الشروط أو القواعد أو الضمانات فى حالات الضرورة التي يقدرها .

### الفرع الثانى

#### تحصيل الضريبة

**المادة (١٥٤) :** فى حالة عدم الوفاء بالضريبة المستحقة والواجبة السداد فى المواعيد المحددة يتم تحصيلها جبرا بإتباع الإجراءات المقررة للتنفيذ الإدارى بمقتضى نظام تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من المبالغ المستحقة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة المشار إليه .

**المادة (١٥٥) :** يتبع لتحصيل الضريبة من الغير الإجراءات المنصوص عليها فى نظام تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من المبالغ المستحقة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة المشار إليه .

**المادة (١٥٦) :** تفرض ضريبة إضافية بواقع ١٪ شهريا من قيمة المبلغ غير المسدد من الضريبة المستحقة والواجبة السداد ، وتحسب عن الفترة التى لم تسدد فيها هذه الضريبة . ويجوز للأمين العام الإعفاء من الضريبة الإضافية - كليا أو جزئيا - وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**المادة (١٥٧) :** يسقط حق الحكومة فى تحصيل الضريبة بإنقضاء سبع سنوات تبدأ من التاريخ الذى تصبح فيه مستحقة وواجبة السداد بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

وينقطع التقادم بالمطالبة المعتبرة قانوناً وبغيرها من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون ، وتعتبر من المطالبات القاطعة للتقادم - فى تطبيق أحكام هذه المادة - القرارات والإخطارات والإنذارات والتنبيهات والمحاضر والأوامر وغيرها مما يصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو نظام تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من المبالغ المستحقة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة المشار إليه .

وتبدأ مدة تقادم جديد يسرى من تاريخ إنتهاء الأثر المترتب على سبب الإنقطاع ، وتكون مدته هى مدة التقادم الأولى ، على أنه إذا صدر حكم نهائى لصالح الأمانة العامة ، تكون مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة .

**المادة (١٥٨) :** يكون للخاضع للضريبة الحق فى إسترداد الضريبة إذا ثبت أن الضريبة التى سددها عن أية سنة ضريبية تجاوز الضريبة المستحقة من واقع ربط نهائى عن تلك السنة وذلك بعد خصم أى مبلغ ضريبية يكون مستحقا عليه عن أية سنة ضريبية أخرى .  
ويكون الإسترداد بناء على طلب يقدم منه إلى الأمانة العامة خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء السنة الضريبية التى نشأ خلالها الحق فى الإسترداد ، وإلا سقط هذا الحق .

**المادة (١٥٩) :** لا يجوز لأى خاضع للضريبة الإتفاق على نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)



**الباب السادس**  
**المنازعة الضريبية**  
**الفصل الأول**  
**الاعتراض**  
**الفرع الأول**  
**تقديم الاعتراض**

**المادة (١٦٠) :** يجوز للخاضع للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة عن أية سنة ضريبية فيما عدا حالات الربط المنصوص عليها في المادة (١٤٧) من هذا القانون أو على أى قرار يجوز المنازعة فيه طبقاً لأحكام هذا القانون .  
ويجب أن يقدم الاعتراض كتابة إلى الأمين العام ، وأن يتضمن طلبات الخاضع للضريبة والأسباب التى يستند إليها تفصيلاً ، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إعلانه بالربط أو القرار .  
ويجوز للأمين العام قبول الاعتراض المقدم بعد الميعاد إذا ثبت أن عدم تقديمه فى الميعاد يرجع لأسباب أو ظروف طارئة لم يكن فى إمكان الخاضع للضريبة توقعها .  
ويترتب على عدم تقديم الإعتراض فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة ، أو عدم قبوله وفقاً للفقرة السابقة أن يصبح ربط الضريبة نهائياً .

**الفرع الثانى**

**إجراءات نظر الاعتراض والفصل فيه**

**المادة (١٦١) :** تتولى الأمانة العامة إعادة النظر فى الربط أو القرار المعارض عليه إذا كان الاعتراض مقبولاً ، وذلك خلال خمسة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الاعتراض ، يجوز مدها لمدة أخرى لا تتجاوز خمسة أشهر بشرط إخطار المعارض بذلك .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

ويصدر القرار من الأمين العام بتأييد الربط أو بإلغائه أو بتخفيضه ،  
أو بتأييد القرار أو بإلغائه أو بتعديله .  
ويجوز للأمانة العامة - قبل إصدار القرار - أن تطلب حضور العامل  
المسؤول للمناقشة إذا رأت ضرورة لذلك بإخطار يوجه إليه .  
ويعتبر انقضاء المدة المحددة للفصل في الاعتراض بدون صدور قرار  
فيه بمثابة قرار ضمنى بالرفض .

### الفرع الثالث

#### تأجيل سداد الضريبة المعترض عليها

**المادة (١٦٢) :** يجوز للخاضع للضريبة طلب تأجيل سداد الضريبة عن الشق المعترض  
عليه بشرط أن يكون قد سدد الضريبة غير المتنازع عليها .  
ويقدم طلب التأجيل للأمين العام كتابة متضمنا مقدار الضريبة  
المطلوب تأجيل سدادها وأسباب الطلب وذلك خلال ثلاثين يوما من  
تاريخ تقديم الاعتراض .

**المادة (١٦٣) :** يتولى الأمين العام نظر طلب التأجيل إذا كان مقدما في الميعاد ويصدر  
قراره بالرفض أو بتأجيل سداد الضريبة كليا أو جزئيا .  
ويجوز للأمين العام في حالة الموافقة على التأجيل مطالبة الخاضع  
للضريبة بتقديم الضمانات المصرفية التي يراها لازمة .

**المادة (١٦٤) :** ينقضى أثر القرار الصادر بتأجيل سداد الضريبة وتصبح الضريبة  
واجبة السداد من تاريخ الإستحقاق طبقا للربط الصادر تنفيذا لقرار  
الفصل في الاعتراض أو من تاريخ ترك المنازعة فيه .

**المادة (١٦٥) :** عند تحديد الضريبة المتنازع عليها فإن مبلغ الضريبة المعترض عليه  
هو الفرق بين مبلغ الضريبة الواجبة السداد طبقا للربط ومبلغ  
الضريبة الواجبة السداد على ذلك الجزء من الدخل الخاضع للضريبة  
غير المعترض عليه كما لو كان هذا الدخل هو الدخل الخاضع للضريبة  
لتلك السنة الضريبية .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

## الفصل الثانى

### الطعن

#### الفرع الأول

#### تشكيل لجنة ضريبة الدخل وتحديد اختصاصاتها

المادة (١٦٦) : تشكل اللجنة من رئيس ونائب للرئيس وثلاثة أعضاء وتمتع

بالاستقلال فى ممارستها للإختصاصات المنصوص عليها فى هذا

القانون ، ويجوز تعيين عضو احتياطى أو أكثر .

ويصدر بالتشكيل وتعيين الاعضاء الاحتياطيين قرار من الوزير .

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس فى حالة تنحيه عن نظر الطعن

أو قيام مانع لديه يحول دون حضور الجلسات .

ويجوز رد أعضاء اللجنة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة (١٤٢)

من قانون الاجراءات المدنية والتجارية المشار إليه .

ويكون للجنة أمين سر ، وخبير فنى أو أكثر .

وتكون جلسات اللجنة سرية .

المادة (١٦٧) : تختص اللجنة بنظر الطعون فى القرارات الصادرة فى الاعتراضات

والفصل فيها ، وأية إختصاصات أخرى ينص عليها هذا القانون .

ولا يكون إنعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن

يكون من بينهم الرئيس أو نائبه وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات وفى

حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه رئيس الجلسة ، ويجب أن تكون

قراراتها مسببة .

ويصدر بتنظيم إجراءات عمل اللجنة قرار من الوزير .

ويكون لأعضاء اللجنة وأمين السر الحق فى اقتضاء بدل حضور جلسات

وفقا للقواعد التى يحددها الوزير .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

## الفرع الثاني

### تقديم الطعن وإجراءات نظره والفصل فيه

المادة (١٦٨) : يجوز للخاضع للضريبة الطعن فى قرار الأمين العام الصادر بالفصل

فى الاعتراض سواء كان القرار صريحا أو ضمنيا .

ويقدم الطعن كتابة إلى اللجنة ، ويجب أن يتضمن طلبات الطاعن والأسباب التى يستند إليها تفصيلا وذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار الصادر بالفصل فى الاعتراض أو من تاريخ انقضاء المدة المحددة للفصل فيه دون صدور قرار .

المادة (١٦٩) : لا يجوز للجنة نظر موضوع الطعن والفصل فيه ما لم يكن مستوفيا

للشروط الشكلية المقررة ومقدما خلال الميعاد .

ويترتب على عدم تقديم الطعن فى الميعاد أن يصبح قرار الأمين العام نهائيا .

ولا يترتب على تقديم الطعن وقف سداد الضريبة المطعون فيها .

المادة (١٧٠) : تصدر اللجنة القرار فى حدود طلبات الطاعن إما بتأييد قرار الأمين

العام المطعون فيه أو بتعديله أو بإلغائه .

ويوقع القرار من رئيس الجلسة وأمين السر خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدوره .

ويتولى أمين السر إعلان الأمانة العامة والطاعن بالقرار الصادر بالفصل فى الطعن خلال أسبوع على الأكثر .

ويجوز للأمانة العامة - خلال شهرين من تاريخ إعلانها بالقرار - أن تطلب من اللجنة تصحيح القرار أو تعديله إذا كان منظويا على خطأ فى تطبيق القانون ما لم يطعن فيه أمام المحكمة المختصة ، وفى جميع الأحوال يتعين إخطار الخاضع للضريبة بطلب الأمانة العامة وبالقرار الصادر فى هذا الشأن ، ويكون له حق الطعن فيه وفقا لحكم المادة (١٧١) من هذا القانون .

## الفصل الثالث الدعوى الضريبية الفرع الأول

### نظر الدعوى الضريبية والفصل فيها

**المادة (١٧١) :** يجوز للخاضع للضريبة إقامة الدعوى الضريبية أمام المحكمة الابتدائية المختصة مشكلة من ثلاثة قضاة طعنا في القرار الصادر من اللجنة أيا كانت قيمة الدعوى وذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار الصادر بالفصل في الطعن .  
ويترتب على عدم رفع الدعوى في الميعاد أن يصبح قرار اللجنة نهائيا .  
ولا يترتب على رفع الدعوى وقف سداد الضريبة المتنازع عليها .  
وفي جميع الأحوال تكون المحكمة المختصة بنظر الدعوى الضريبية الأصلية مختصة بالفصل في جميع المسائل الأولية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الضريبية ، وفي الطلبات العارضة فيها .  
ويجب أن تقتصر الطلبات في الدعوى الضريبية على الطلبات التي سبق إبدائها في الطعن المقدم أمام اللجنة .  
ولا يجوز الصلح أو التحكيم في المنازعة الضريبية .

**المادة (١٧٢) :** يراعى عند نظر الدعوى الضريبية - أمام المحكمة المختصة - ما يأتي :

- ١- لا يجوز للغير أن يتدخل في الدعوى الضريبية ، كما لا يجوز إدخاله فيها .
- ٢- للأمانة العامة المدعى عليها - في أية حالة كانت عليها الدعوى - أن تبدي في الجلسة أية طلبات مقابلة وكذلك أية دفوع أو أسباب جديدة يكون من شأنها الإبقاء على الربط الأصلي للضريبة .
- ٣- يجوز الإثبات بجميع أدلة الإثبات بما فيها الأدلة الكتابية والمحاسبية والخبرة والمعينة والقرائن والإقرار فيما عدا اليمين وشهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي تتعارض مع الطابع الكتابي للإجراءات .
- ٤- يسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أحكام قانون الإجراءات المدنية والتجارية وقانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية المشار إليهما .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

المادة (١٧٣) : تعفى الأمانة العامة من الرسوم المقررة على الدعاوى والطعون الضريبية .

### الفرع الثاني

#### الحكم الصادر فى الدعوى الضريبية والطعن فيه

المادة (١٧٤) : تفصل المحكمة فى الدعوى الضريبية على وجه الاستعجال ، وتقتصر ولايتها على النظر فيما إذا كان قرار اللجنة بالفصل فى الطعن قد صدر موافقا لأحكام هذا القانون أو بالمخالفة له .

المادة (١٧٥) : للمحكوم عليه الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الضريبية بطريق الاستئناف أيا كانت قيمة النزاع .

ولا يترتب على الاستئناف وقف سداد الضريبة المحكوم بها .

المادة (١٧٦) : توقع صحيفة الطعن - فى حالة الطعن المقدم من الأمانة العامة إلى المحكمة العليا - من الأمين العام أو من ينوب عنه .

ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة العليا وقف سداد الضريبة المحكوم بها .

### الفرع الثالث

#### تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى الضريبية

المادة (١٧٧) : يكون تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الضريبية وفقا لما هو منصوص عليه فى هذا القانون ، وتنفذ الأحكام الصادرة ضد الخاضع للضريبة بمراعاة المادتين (١٤٦) و (١٤٧) من هذا القانون .

المادة (١٧٨) : إذا ترتب على صدور الحكم النهائى لصالح الخاضع للضريبة أحقيته فى استرداد مبلغ الضريبة الذى سبق أن سدده أو جزء منه يتعين على الأمانة العامة رد المبلغ المستحق إلى الخاضع للضريبة خلال ستين يوما من تاريخ إعلان الحكم ، يجوز تمديد هذا ستين يوما أخرى فى حالات الضرورة .

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

**الباب السابع**  
**الجزاءات والعقوبات**  
**الفصل الأول**  
**الجزاءات الإدارية**

**المادة (١٧٩) :** يجوز للأمين العام فى حالة تخلف الخاضع للضريبة عن تقديم الإقرار المبدئى أو النهائى عن أية سنة ضريبية خلال الموعد المحدد لكل منهما فرض غرامة على الخاضع للضريبة لا تقل عن مائة ريال عمانى ولا تزيد على ألف ريال عمانى .

**المادة (١٨٠) :** يجوز للأمين العام فى حالة عدم إعلان الخاضع للضريبة عن الدخل الحقيقى فى إقرار الدخل بالنسبة لأية سنة ضريبية ، فرض غرامة لا تزيد على ٢٥% من الفرق بين قيمة الضريبة على أساس الدخل الحقيقى الخاضع للضريبة ، وقيمة الضريبة من واقع الإقرار السابق تقديمه .

**المادة (١٨١) :** دون إخلال بالمحاكمة الجزائية يجوز للأمين العام فرض غرامة لا تتجاوز (٢٥٠٠) ألفين وخمسمائة ريال عمانى فى الحالات الآتية :

١- الإمتناع عن تقديم أية بيانات أو معلومات أو حسابات أو سجلات محاسبية أو أية مستندات أخرى يكون مطلوباً تقديمها من الخاضع للضريبة أو أى شخص آخر يكون مطالباً بتقديمها وفقاً لأحكام هذا القانون فى الموعد المحدد لهذا الغرض .

٢ - الإمتناع عن الحضور فى الموعد والمكان المحددين وفقاً للمادة (٢٤) من هذا القانون .

٣ - الامتناع عن الإجابة عن أية أسئلة توجه بطريقة قانونية تتعلق بالخاضع للضريبة .

ويجوز فرض الغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة على العامل المسؤول لدى الخاضع للضريبة أو عليهما معا .

**المادة (١٨٢) :** يجب على الأمين العام - قبل إصدار أى قرار بفرض الغرامة بالتطبيق لأحكام هذا الفصل - إعلان الشخص للحضور فى موعد محدد لسماع أقواله فإذا لم يحضر فى الميعاد المحدد جاز توقيع الغرامة عليه دون سماع أقواله .

**المادة (١٨٣) :** يجوز لأى شخص فرض عليه جزاء من الجزاءات الإدارية المنصوص عليها فى هذا القانون الطعن فى القرار الصادر بفرض الجزاء .  
ويقدم الطعن إلى اللجنة خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار ، وبمراعاة حكم المادة (١٦٩) ( فقرة أولى ) من هذا القانون .  
ويكون نظر اللجنة للطعن والفصل فيه وفقاً لأحكام الفصل الثانى من الباب السادس من هذا القانون .

ويجوز الطعن فى القرار الذى تصدره اللجنة بتأييد فرض الغرامة .  
ويقدم الطعن إلى المحكمة المنصوص عليها فى المادة (١٧١) من هذا القانون خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إعلان القرار الصادر من اللجنة .

ويكون نظر المحكمة للطعن والفصل فيه باتباع الإجراءات المقررة لنظر الدعوى الضريبية والفصل فيها .

## الفصل الثانى

### الجرائم والعقوبات

**المادة (١٨٤) :** مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء العمانى أو أى قانون آخر يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز (٢٠٠٠) ألفى ريال عمانى أو بإحدى هاتين العقوبتين فى الحالات الآتية :

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)



١- إمتناع العامل المسؤول عمدا عن تقديم الإقرار الواجب تقديمه بالتطبيق لأحكام هذا القانون عن أية سنة ضريبية .  
وفى حالة التكرار خلال خمس سنوات يكون الحد الأقصى للعقوبة السجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

٢ - إمتناع العامل المسؤول عمدا عن تنفيذ الالتزامات الآتية :

أ - تقديم المستندات أو البيانات أو الحسابات أو السجلات أو القوائم بالتطبيق لحكم المادة (٢٢) من هذا القانون .

ب - الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية والمستندات المثبتة لما جاء بها للمدة المحددة فى المادة (١٥) من هذا القانون .

ج - تقديم البيانات الصحيحة المتعلقة بالالتزام الضريبى للمؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة .

٣ - القيام بأى تصرف أو عمل من شأنه منع الأمانة العامة من ممارسة الاختصاصات المقررة لها بموجب هذا القانون .

٤ - تخلف مالك المؤسسة أو المنشأة المستقرة عن تعيين عامل مسؤول للمؤسسة أو المنشأة المستقرة وفقا للمادة (٩) من هذا القانون .

٥ - الإمتناع عمدا عن الحضور بناء على طلب الأمانة العامة بالتطبيق لحكم المادة (٢٤) من هذا القانون .

٦ - تعمد الحصول على اعفاء من الضريبة بدون وجه حق ، أو على نحو مخالف للقانون .

المادة (١٨٥) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء العماني أو أى قانون آخر يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال عمانى أو بإحدى هاتين العقوبتين فى الحالات الآتية :

١ - إمتناع العامل المسؤول عمدا عن تقديم الإقرار بالدخل الحقيقي الخاضع للضريبة للمؤسسة أو الشركة العمانية أو المنشأة المستقرة .  
٢ - القيام عمدا بتحريض أو مساعدة الخاضع للضريبة على تقديم إقرارات أو حسابات أو سجلات أو قوائم للأصول أو الخصوم أو غيرها من المستندات المتعلقة بالالتزام الضريبي للخاضع للضريبة تكون غير صحيحة .

٣ - تعمد إتلاف أو إخفاء أو التخلص من أية مستندات أو سجلات أو حسابات أو قوائم تطالب الأمانة العامة بتقديمها بالتطبيق لأحكام هذا القانون إذا تم الإتلاف أو الإخفاء أو التخلص منها خلال سنتين من تاريخ تسلم الإخطار من الأمانة العامة .

**المادة (١٨٦) :** لا يجوز رفع الدعوى العمومية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل إلا بعد موافقة الوزير ، وعلى الأمانة العامة التنسيق مع الادعاء العام عند إقامة الدعوى العمومية الناشئة عن هذه الجرائم .

**المادة (١٨٧) :** يجوز للأمين العام الموافقة على إجراء الصلح في حالة ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل سواء قبل أو بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ، وقبل صدور الحكم فيها .

ولا يجوز إجراء الصلح إلا بعد سداد المبلغ الذى يحدده الأمين العام بشرط ألا يجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة . ويتم سداد هذا المبلغ إلى الأمانة العامة .

وفى جميع الأحوال يترتب على الصلح انقضاء الدعوى العمومية الناشئة عن الجرائم المشار إليها .

## الباب الثامن

### أحكام متنوعة وانتقالية

المادة (١٨٨) : تستبدل كل من العبارتين الآتيتين بالعبارة الواردة قرين كل منهما

أيما وردت فى القوانين والمراسيم السلطانية :

١ - عبارة " قانون ضريبة الدخل " بعبارة " قانون ضريبة الدخل على

الشركات " أو عبارة " قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات " .

٢ - عبارة " ضريبة الدخل " بعبارة " ضريبة الدخل على الشركات "

أو عبارة " ضريبة الأرباح على المؤسسات " .

المادة (١٨٩) : تمتد المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون للقيام بإجراء معين إذا

صادفت نهايتها إجازة رسمية إلى أول يوم عمل يلى إنتهائها .

المادة (١٩٠) : المواعيد الإجرائية التى لم تنقض قبل تاريخ العمل بهذا القانون تمتد

وفقا لحكم المادة (١٨٩) منه .

المادة (١٩١) : تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والشركات العمانية التى سبق أن

صدرت قرارات بإعفائها من الضريبة - تطبيقا لأحكام قانون ضريبة

الدخل على الشركات أو قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات - معفاة

من الضريبة إلى نهاية المدة المحددة فى هذه القرارات .

على أن المؤسسات التجارية والشركات العمانية التى سبق أن صدرت

قرارات بإعفائها تطبيقا لحكم المادة (٥١) (مكررا ٤) من قانون ضريبة

الجريدة الرسمية العدد (٨٨٨)

الدخل على الشركات والمادة (٥) (مكررا ٢) من قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات تستمر معفاة من الضريبة لمدة عشر سنوات من التاريخ المحدد بهذه القرارات ، وعلى أن يجوز نقل أو خصم صافى الخسارة التي تتحقق خلال السنوات الخمس الأولى من مدة الاعفاء المحددة وفقا للقرارات المشار إليها لأى عدد من السنوات الضريبية حتى تتم تسوية صافى الخسارة بالكامل .

المادة (١٩٢) : تسرى أحكام المادة (١٤٨) من هذا القانون على أى ربط تكون أجرته الأمانة العامة خلال فترة الخمس سنوات السابقة على تاريخ العمل به .

المادة (١٩٣) : ١ - تسرى القواعد الإجرائية المنصوص عليها فى هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به ، وعلى أن يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة أو الضريبة أو الضريبة الإضافية بإتباع القواعد الموضوعية التى كانت سارية خلال السنة الضريبية التى يتم خلالها تحديد هذا الدخل أو تلك الخسارة .

٢ - تطبق القواعد الإجرائية المنظمة لنظر الاعتراضات والطعون والدعاوى والفصل فيها المنصوص عليها فى هذا القانون على الاعتراضات والطعون والدعاوى المنظورة فى تاريخ العمل به ما لم تكن مؤجلة لاصدار القرار أو النطق بالحكم .